الفصل السابع

نظرية عربية لحقوق الصحفيين

مقدمة

إن إقامة صناعة عربية للإعلام والاتصال والمعلومات تشكل أهم التحديات التى تواجه الأمة العربية خلال القرن الحادى والعشرين. ولقد كان ضعف صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى من أهم العوامل التى شكلت الأزمة التى تمر بها الأمة، وساهمت فى الهزائم التى لحقت بها.

لذلك فإنه لابد من دراسة العوامل والأسباب التى أدت إلى عدم تطور صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى، وعدم قدرة الأمة العربية حتى الآن على الاستفادة من ثورة الاتصال، وتطوير صناعاتها الإعلامية والاتصالية.

ومن المؤكد أن من أهم العوامل التى أدت إلى ضعف الصناعة الإعلامية والاتصالية العربية أن الكوادر الإعلامية العربية لم تستطع أن تفهم وظيفتها وأن تدافع عن حقوقها، وأن تشكل جماعة مهنية قادرة على تنظيم الكفاح من أجل تطوير صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى باعتبار أن عملية تطوير هذه الصناعة وتقويتها تشكل أهم مصالحها، وتشكل مستقبلها.

يضاف إلى ذلك أنه عندما يكافح الإعلاميون العرب من أجل تطوير الصناعة الإعلامية والاتصالية العربية فإنهم يستطيعون أن يكسبوا احترام الجمهور، ويتوحد كفاحهم مع كفاح الجماهير العربية التى تطمح إلى امتلاك صناعة إعلامية واتصالية تدافع عن هويتها وذاتيتها الثقافية واستقلالها وحقها فى الحياة.

ومع ذلك فإن الصحفيين العرب لم يتمكنوا من القيام بدورهم فى تطوير الصناعة الإعلامية والاتصالية العربية، ولم يتمكنوا من الدفاع عن حقوق الجماهير العربية، ولم يتمكنوا من التعبير عن طموحات هذه الجماهير فى الحرية والاستقلال لأن هؤلاء الصحفيين العرب قد فقدوا فى الكثير من الأحيان حقوقهم، ولم يستطيعوا أن ينظموا كفاحهم من أجل الحصول على هذه الحقوق. ولقد استطاعت السلطات فى الوطن العربى عبر فترة تاريخية طويلة أن تصادر حقوق الصحفيين، وأن تحولهم فى الكثير من الأزمات والبلدان العربية إلى مجرد موظفين

تابعين للسلطات، ينفذون الأوامر ويتقاضون المرتبات، وينحصر كفاح تنظيماتهم المهنية فى الحصول على بعض الامتيازات فى الإسكان والمصايف والمواصلات. وأدى ذلك فى الكثير من الحالات إلى اتساع الفجوة والجفوة بين الصحفيين والجماهير العربية.

إن الصحفيين العرب لم يستطيعوا لفترات طويلة جداً من الزمن أن يدافعوا عن حقوقهم، بل إنهم قد افتقدوا الوعى بهذه الحقوق، وانحصرت مطالبهم فى ضمان بعض الحقوق المادية، فى الوقت الذى فقدوا فيه تلك الحقوق التى تيسر لهم أن يقوموا بوظيفتهم الأساسية فى الوفاء بحق الجماهير العربية فى المعرفة.

وفى الكثير من الأحيان اضطر الصحفيون العرب إلى فرض الرقابة الذاتية على أنفسهم، وعلى ما يقومون بإنتاجه من مضمون بدلاً من أن يدافعوا عن حقهم فى الوفاء بحق جماهيرهم فى المعرفة.

لذلك فإن على الأمة أن تحرر صحفييها وكوادرها الإعلامية من الرقابة الذاتية، ومن الخوف والتبعية للسلطات لكى يقوم هؤلاء الصحفيون بوظيفتهم، ويساهموا فى تطوير الصناعة الإعلامية والاتصالية العربية.

لذلك فإن الكفاح من أجل ضمان حقوق الصحفيين وحماية هذه الحقوق يشكل مدخلاً مهماً لتطوير صناعة الإعلام والاتصال العربية.

ولكن ما هى حقوق الصحفيين؟ وكيف يمكن ضمان هذه الحقوق؟ وكيف يمكن تنظيم الكفاح من أجل ضمان هذه الحقوق وحمايتها؟، وما علاقة حقوق الصحفيين بحق الأمة فى المعرفة؟، وكيف يمكن الربط بوعى بين حقوق الصحفيين وحق الأمة العربية فى تطوير صناعتها الإعلامية والاتصالية؟ وكيف يمكن أن يصبح الكفاح من أجل ضمان حقوق الصحفيين وحمايتها جزءاً من مشروع حضارى لتحرير صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى من التبعية للسلطات ومن التبعية للنظام الإعلامى الدولى؟ كيف يمكن أن يصبح الكفاح من أجل ضمان حقوق الصحفيين وحمايتها جزءاً من مشروع حضارى عربى لتطوير صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى، وضمان أن تصبح هذه الصناعة وسيلة تستخدمها الأمة فى كفاحها للمشروع لتحقيق الحرية والاستقلال؟

هل يمكن أن يكون الكفاح من أجل ضمان حقوق الصحفيين مدخلاً مناسبًا لتطوير صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى؟ وهل يمكن أن يكون الكفاح من أجل حماية حقوق الصحفيين مدخلاً مناسبًا لتحرير الإعلام فى الوطن العربى من التبعية للسلطة والتبعية للنظام الإعلامى الدولى؟

وعلى ذلك هل يمكن التوصل إلى نظرية عربية لحقوق الصحفيين تشكل قاعدة لنظريات عربية أخرى فى مجال حرية الإعلام والحقوق الإعلامية والاتصالية للشعوب، وكيف يمكن أن تتحول هذه القاعدة النظرية إلى أساس لبناء صناعة عربية مستقلة للإعلام والاتصال والمعلومات.

إن تطوير صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى تحتاج إلى الكثير من الأفكار المبدعة وإلى جرأة العلماء الذين يطمحون إلى تغيير الواقع بالعلم، وإلى صياغة مشروع نهضة حضارية جديدة.. ومن المؤكد أن تطوير صناعة الإعلام والاتصال يشكل أساسًا مهمًا للنهضة العربية الشاملة حيث إن ضعف صناعة الإعلام والاتصال يعد من أهم الأسباب الذى أدى إلى ضعف الأمة، والهزائم التي تعرضت لها فى العصر الحديث.

لذلك فإن البحث عن وسائل تكفل حرية الصحفيين وحقوقهم يعتبر حلقة مهمة من حلقات البحث عن وسائل تكفل للأمة حقها فى بناء صناعتها الإعلامية والاتصالية المستقلة، وحقها فى استخدام الإعلام والاتصال فى كفاحها من أجل الحرية والاستقلال.

لذلك فإننا نحتاج إلى التحرر من التبعية للفكر الغربى، ومن أفكار القرن التاسع عشر الليبرالية ونحن نبحث عن صياغة منظومة متكاملة لحقوق الصحفيين وربط هذه الحقوق بحقوق الأمة.. بحيث تكون حماية حقوق الصحفيين مقدمة لحماية الحقوق الإعلامية والاتصالية للأمة.

المبحث الأول

كيف يمكن حماية حقوق الصحفيين؟

ما الوسائل التى يمكن استخدامها لضمان حقوق الصحفيين وحماية هذه الحقوق؟. هل القانون مازال هو الوسيلة المناسبة لضمان هذه الحقوق؟.

من ناحية المبدأ فإنه لا يمكن أن يستغنى أى مجتمع عن القانون.. وتظل هناك حاجة دائمة للقانون ليحدد الحقوق ويحميها، ولقد قادت أمريكا خلال التسعينيات، وبعد سقوط الشيوعية الدعوة إلى عدم تنظيم وسائل الإعلام باعتبار أن حرية السوق هى الضمان لحرية الإعلام، لكن سرعان ما اتضح أن الهدف من هذه الدعوة كان إزالة العقبات أمام توسع الشركات عابرة القارات فى أسواق الإعلام والاتصال فى العالم، وفتح أسواق الدول الجنوبية الضعيفة أمام شركات الإعلام والاتصال الأمريكية للهيمنة على هذه الدول.

يضاف إلى ذلك أنه قد بدأت الحاجة تتضح إلى وجود قوانين لمواجهة الكثير من المشكلات المجتمعية الناتجة عن تطور وسائل الإعلام والاتصال، ومن ثم بدأ فى نهاية القرن العشرين أن هناك قدراً من التسليم بأن هناك حاجة للتنظيم القانونى، وأن السوق الحرة خرافة، وأن نظرية عدم تنظيم وسائل الإعلام deregueation قد أدت إلى تقليل قدرة المجتمعات على حل الكثير من المشكلات الإعلامية ولم تحقق الحرية.

ويمكن القول إن نهاية القرن العشرين قد شهدت قدراً من الاعتراف العام بأن هناك حاجة للقانون، أو أنه شر لابد منه.

ومع ذلك تظل هناك حقيقة مهمة هى أنه كلما كانت القوانين أقل كان ذلك أفضل لوسائل الإعلام، وأن القوانين هى بطبيعتها أداة للتقييد وليس للإباحة خاصة فى الوطن العربى.

والصحفيون العرب ربما يدركون أكثر من غيرهم خطورة القانون، وكيف أن

السلطات العربية قد استخدمته لحظر ما يجب أن يباح، ولتقييد الحريات، وإعاقة تطور صناعة الإعلام والاتصال، وأن هناك الكثير من القوانين فى الوطن العربى هى التى شكلت أزمة صناعة الإعلام والاتصال، وأزمة الصحفيين.

إن المشّرع العربى قد فضل لعقود طويلة أن يستخدم القانون كأداة للمنع والقهر ومصادرة الحريات، وليس أداة لحماية الحقوق، وفضلت السلطات العربية أن تحافظ على تلك القوانين الرديئة الموروثة منذ عهود الاستعمار، والتي فرضتها السلطات الاستعمارية لتمنع الوطنيين من استخدام الصحافة كأداة للكفاح ضد الاستعمار، ولتوعية الشعوب بحقها فى الاستقلال.

كذلك فإن إلغاء القوانين التى تقيد حرية الإعلام والاتصال فى الوطن العربى لابد أن يصبح هدفًا أساسيًا للصحفيين العرب خلال العقد القادم حتى ينفتح أمامهم الطريق للمساهمة الفعالة فى بناء الصناعة الإعلامية والاتصالية العربية.

إن معظم القوانين التى تنظم الإعلام والاتصال وحرية الرأى والتعبير فى الوطن العربى لم تنتج عن دراسة للحاجات المجتمعية، ولم يكن لها هدف سوى حماية السلطات، وتضييق نطاق الاتصال، ومنع القوي الوطنية التى تكافح لحماية استقلال الوطن، وتقدم مشروعات حضارية من الاتصال بالجماهير عبر وسائل الإعلام.

ولذلك فإن الصحفيين لابد أن يقوموا بتوعية الأمة بخطورة وجود هذه القوانين على مستقبلها، وضرورة الكفاح من أجل إلغاء هذه القوانين على مستقبلها، وضرورة الكفاح من أجل إلغاء هذه القوانين المتخلفة، ويجب أن يشارك الصحفيون فى الكفاح من أجل إلغاء هذه القوانين.

يضاف إلى ذلك أن تكنولوجيا الاتصال الجديدة التى تعد بالتحول إلى أشكال جديدة من الاتصال التفاعلى، وإمكانية أن يقوم كل فرد بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت.. كل هذه التطورات سوف تجعل قوانين الإعلام خارج إطار الزمن، فالسلطات سوف تعجز عن تطبيق القوانين على الأشكال الاتصالية الجديدة ومن أهمها الإنترنت، وبالتالى سيكون من غير المنطقى تطبيق هذه القوانين على

الصحافة المطبوعة والإذاعة والتليفزيون، وستكون هذه القوانين وسيلة لانعدام العدالة والمساواة، ويمكن أن تؤدى إلى التقليل من قدرة وسائل الإعلام التقليدية على الحياة خاصة الصحافة المطبوعة، ومن المؤكد أن المجتمعات هى الخاسر الوحيد إذا اختفت الصحافة المطبوعة كما يتوقع الكثير من العلماء، ذلك لأن الصحافة المطبوعة تقدم نوعية من المعلومات أفضل وأرقى من تلك المعلومات التى تقدمها الوسائل الاتصالية الجديدة.

ولا شك أن كل المجتمعات تحتاج إلى المحافظة على هذه الوسائل الإعلامية (الصحافة المطبوعة والإذاعة والتليفزيون) ولذلك فإنها لابد أن توفر لها إمكانيات الحياة عن طريق التقليل إلى أقصى حد ممكن من القيود القانونية التى تقلل من حريتها وتطورها وقابليتها للحياة.

لذلك فإن القوانين الموجودة الآن فى الوطن العربى، أو تلك التى يمكن أن تصدر فيما بعد يمكن أن تزيد من أزمة وسائل الإعلام التقليدية، فى الوقت الذى تعجز فيه السلطات العربية عن تطبيق تلك القوانين على الوسائل الاتصالية الجديدة مثل الإنترنت.

كما أنه كيف يمكن للصحفيين أن يكافحوا ضد القوانين المقيدة للحريات في الوطن العربى، وتلك القوانين التى شكلت أزمة الصحافة العربية، وقللت من قدرة الأمة على تطوير صناعتها الإعلامية والاتصالية فى الوقت الذى يطالبون فيه بإصدار قوانين تضمن حقوقهم وتحمى هذه الحقوق..

وفى الوقت نفسه فإن حقوق الصحفيين يمكن أن تتم كفالتها من خلال إلغاء القوانين التى تمنع الموظفين من إعطاء المعلومات للصحفيين، وهو ما يقلل من حاجة الصحفيين للتمسك بالحق فى الاحتفاظ بأسرار مصادر المعلومات وعدم الكشف عنها، وبالتالى لا يكون هناك حاجة للتمسك بهذا الحق الذى يهدف إلى حماية مصادر المعلومات، وتشجيعهم على إعطاء المعلومات للصحفيين دون خوف.

لذلك فإنه ليس من مصلحة الصحفيين أن يساهموا فى التوسع فى إصدار القوانين التى تنظم وسائل الإعلام، ولكنهم أصحاب مصلحة حقيقية فى تقليل الحاجة إلى النصوص القانونية.

ومع ذلك فهل يمكن أن نستبعد القانون تماماً من وسائل كفالة وحماية حقوق الصحفيين وحرية الصحافة؟ إن هذا الاتجاه هو اتجاه خطير أيضاً، ذلك أنه ينفى حق المجتمع فى تنظيم وسائل الإعلام، وهناك الكثير من المشكلات التى تحتاج إلى قوانين لمعالجتها، وهناك حقوق للمجتمع يجب حمايتها بواسطة القوانين، وبالتالى فإنه لا يمكن استبعاد القانون كوسيلة لكفالة الحقوق وضمانها، مهما كانت تجربة الصحفيين العرب مع القوانين مريرة وقاسية.

إن القوانين تظل وسيلة شديدة الأهمية لحماية الحقوق والحريات، كما أن المجتمعات تظل دائماً بحاجة إلى القوانين لتنظيم وسائل الإعلام.. ذلك أن السوق الحرة لا يمكن أن تكفل للجماهير حقها في المعرفة، ويمكن أن يفتح المجال لسيطرة الشركات عابرة القارات، والاستعمار الإعلامى للدول الضعيفة.

لذلك فإننا لابد أن نسلم بالحاجة إلى القوانين، وأن القانون يظل وسيلة مهمة لكفالة حق المجتمعات فى حرية الصحافة والإعلام وكفالة حقوق الصحفيين.

ولكن لابد من وضع شروط لإصدار القوانين فى الوطن العربى من أهمها:

١- أن يسبق صدور القانون دراسة للحاجات المجتمعية التى يهدف القانون إلى معالجتها، وللمشكلات التى يهدف القانون إلى حلها، وللحقوق والحريات التى يمكن أن يكفلها القانون أو ينظمها.

٢- أن يخضع مشروع القانون لمناقشة واسعة وحرة قبل إصداره ويشترك الصحفيون فى مناقشة هذا القانون عبر تنظيماتهم المهنية، بالاضافة إلى فتح المجال لمناقشته عبر وسائل الإعلام.

٣- أن يتم مراجعة القوانين بشكل دورى لتعديلها بما يتناسب مع الاحتياجات المجتمعية، والمشكلات الناشئة عن التطور.

٤- أن يتخلى المشرع العربى عن رغبته فى تقييد حرية الإعلام، والخوف من هذه الحرية.. فى الوقت الذى يجب أن يعمل فيه على حماية حقوق المجتمع وقيمه وأهدافه العليا.

٥– أن تستجيب القوانين لحاجة الأمة لبناء صناعتها الإعلامية والاتصالية، وأن تساهم فى فتح المجال أمام تطور هذه الصناعة.

٦– إلغاء القوانين المتخلفة الموروثة من عهود الاستعمار والتى أعاقت تطور الصناعة العربية للإعلام والاتصال، وأن يتم إصدار قوانين جديدة تساهم فى حماية الحريات والحقوق الإعلامية، وفى حماية حق الأمة فى حرية الصحافة والأعلام.

إن الالتزام بهذه الشروط يمكن أن يحول القانون إلى وسيلة لحماية حرية الإعلام وحقوق الصحفيين،ومع ذلك فإن هذه الشروط لا تشكل ضمانًا كافيًا ضد إساءة استخدام القانون أو استخدامه فى تقييد حرية الإعلام.

لذلك فإنه مع التسليم بضرورة التنظيم القانونى لحرية الإعلام ولسوق الإعلام والاتصال فى الوطن العربى، وضرورة الكفاح لإلغاء القوانين المتخلفة التى تعوق تطور صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى، والكفاح من أجل إصدار قوانين جديدة تكفل حرية الإعلام وحقوق الصحفيين.. إلا أنه مع ذلك لابد من البحث عن وسائل أخرى لحماية حقوق الصحفيين.

التضامن المهنى

إن التضامن المهنى يعتبر من أهم وسائل حماية حقوق الصحفيين، وبدون هذا التضامن فإنه لا يمكن حماية حقوق الصحفيين حتى لو تم كفالتها بواسطة القانون. ذلك أن السلطات فى الوطن العربى تتخذ الكثير من الإجراءات، وتقوم بالكثير من الممارسات التى تنتهك فيها حقوق الصحفيين وحرية الصحافة خارج إطار القانون... يضاف إلى ذلك أن السلطات هى التى تقوم بتطبيق القوانين، وكثيراً ما يتم التطبيق بشكل انتقائى للنصوص، وبشكل يميز بين الصحفيين طبقًا لاتجاهاتهم السياسية ولرضاء السلطات عنهم.

ولكن كيف يمكن أن يتشكل التضامن المهنى بين الصحفيين العرب؟. إن هناك الكثير من الظروف التاريخية والمشكلات تعوق التوصل إلى هذا التضامن، من أهمها سيطرة السلطات فى الوطن العربى على الصحافة ووسائل الإعلام.

كما أن هناك الكثير من الصحفيين فى الوطن العربى من غير المؤهلين للعمل

الصحفى والذين يعرفون أن مستقبلهم يرتبط بالسلطة وليس بحرية الإعلام، ولذلك فإنهم سيقفون عقبة أمام تحقيق التضامن المهنى لحماية حقوق الصحفيين، وبالرغم من كل ذلك فإن الكفاح لتحقيق التضامن المهنى بين الصحفيين يمكن أن يشكل أهم الضمانات.. ولكن كيف يمكن تحقيق هذا التضامن؟

إن تحقيق التضامن المهنى يحتاج إلى توفر مجموعة من الشروط من أهمها:

١- وصول الجماعة المهنية إلى درجة من النضج والوعى تمكنها من الدفاع عن حقوق أى صحفى ينتمى إليها بصرف النظر عن اتجاهاته السياسية والفكرية.

٢- إن مبدأ المهنية لابد أن يبنى على نظرية تنظيمية، وبحيث يكون التعليم والتدريب هو البداية الحقيقية لدخول عالم المهنة، ودون الحاجة إلى شروط أخرى ودون أية محاولة لفرض احتكار العمل الصحفى.

٣- تحديد الجماعة المهنية الصحفية لدورها ووظائفها فى المجتمع.. بحيث يكون دفاعها عن حقوقها وكفاحها من أجل حماية هذه الحقوق جزءاً من كفاحها من أجل ضمان حق الجماهير فى المعرفة، وحق الأمة فى إقامة صناعتها الإعلامية والاتصالية المستقلة، وجزءاًمن عقد اجتماعى تلتزم فيه الجماعة المهنية بالقيام بوظائفها لصالح المجتمع ولصالح الأمة، وبذلك فإن حقوق الصحفيين يمكن أن ترتبط بحقوق الأمة، كما أن حقوق الصحفيين يمكن أن ترتبط بالتزامهم المهنى ومسئوليتهم الأخلاقية وواجباتهم ودورهم فى المجتمع.

٤- أن تقوم التنظيمات المهنية الصحفية فى الوطن العربى بإصدار مواثيق أخلاقية تتضمن حقوق الصحفيين وواجباتهم، وتعتبر عقداً بينهم وبين الأمة، كما يمكن أن يقوم اتحاد الصحفيين العرب بإصدار ميثاق أخلاقى يتضمن المبادئ العامة التي يمكن أن تستقى منها التنظيمات المهنية الصحفية (نقابات واتحادات الصحفيين) مواثيقها.

إن هذه المواثيق الأخلاقية يمكن أن توفر للصحفيين شعوراً بالذاتية المهنية Professional identity، وتشير إلى نضج هذه المهنة، وتؤدى إلى أن يحصل الذين يمارسون هذه المهنة على اعتراف جماعى بأن هذه تميز عن غيرها من المهن، ولذلك

فإنه يتم تنظيمها فى شكل رابطة للممارسين، كما أن الممارسين الذين ينتمون إلى هذه الرابطة يشتركون فى مهارات خاصة، وأنهم قد حصلوا على المعرفة الكافية لممارسة هذه المهنة، ولذلك فإنهم يقدمون ميثاقهم الأخلاقى للمجتمع، ويقومون بتطويره وتحديثه لتطوير الخدمات التى يقدمونها للمجتمع.

كما أن المواثيق الأخلاقية تتيح للجماعة الصحفية العربية أن تعرف نفسها للجماهير، فهى تحدد الأهداف والقيم والمعايير التى يمكن أن يفهم الآخرون من خلالها هذه الجماعة المهنية ويحددوا موقفهم منها، وتتيح للجماهير تقييم هذه الجماعة، وتصور الامتيازات التى يحتاج إليها هؤلاء الممارسون لهذه المهنة لكى يقوموا بأداء خدماتهم للجمهور، وأداء وظائفهم فى المجتمع.

إن وجود المواثيق الأخلاقية هو علامة صحية على أن هؤلاء الصحفيين قد توصلوا إلى فهم موحد، ولذلك يتم تشكيل صورة عنهم تتحدد من خلال ما يتوقعه الجمهور منهم، وما يتوقعونه من أنفسهم، ولذلك فإن المواثيق الأخلاقية يمكن أن تساهم في توحيد الصحفيين وفى تحقيق الاستقلال المهنى أو الحكم الذاتي Professional autonomy، وهذا يوفر أفضل الوسائل للدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين.

المساندة الشعبية لحقوق الصحفيين

إن أهم وسائل ضمان حقوق الصحفيين وحمايتها هو المساندة الشعبية لهذه الحقوق. فكيف يمكن الحصول على هذه المساندة؟.

هناك الكثير من الأدلة والشواهد التاريخية علي أن الجماهير العربية يمكن أن تدافع عن حرية الصحافة والصحفيين عندما تتحول الصحافة إلى أداة للكفاح من أجل تحقيق الحرية والاستقلال، وعندما تقتنع الجماهير أن الصحافة يمكن أن تصبح الأداة التى يمكن أن تحصل بواسطتها على المعرفة والوعى.

لذلك فإن الصحفيين العرب هم الذين أضاعوا إمكانية الحصول على المساندة الشعبية لحريتهم وحقوقهم.

فمنذ أن تحقق الاستقلال رضخ الصحفيون العرب فى معظم الأقطار العربية للسلطات، واستسلموا للتبعية للسلطة، وهو ما أدى إلى أن تنظر الجماهير العربية للصحفيين على أنهم قد أصبحوا جزءاً من اللعبة، وكان ذلك صحيحًا إلى حد كبير.. وكان ذلك هو أهم العوامل التى أدت إلى تشويه صورة الصحفيين العرب لدى الجمهور، وأدى إلى أن يفقد الصحفيون العرب المساندة الشعبية لحريتهم وحقوقهم.

ولقد كانت الخسائر كبيرة بالنسبة للجماهير العربية وللصحافة والصحفيين العرب والسلطات العربية نفسها. ومن الصعب إحصاء الخسائر أو وضع تصور عام لها.

لقد خسرت الجماهير العربية إمكانية تحقيق الاستقلال بمعناه الشامل (الاستقلال الحضارى والفكرى والثقافى والاقتصادى والسياسى والاعلامى)، ذلك أن السلطات العربية قد شلت قدرة الصحافة العربية على الكفاح من أجل تحقيق هذا الاستقلال، حين أجبرت الصحافة على الاكتفاء بعرض إنجازاتها ومدح رموزها وتبرير هزائمها دون السماح بإدارة مناقشة حرة حول ما تحقق من إنجازات فى إطار الأهداف العامة للأمة، وفى إطار الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الشامل.

كما خسرت الجماهير العربية حقها فى المعرفة التى كان يمكن أن تحصل عليها من خلال الصحافة حول الكثير من الأحداث والسياسات والمعاهدات والاتفاقيات والصفقات والمؤامرات، والتى كان يمكن أن تغير معرفتها مسار الأحداث فى المنطقة.

ولأن الجماهير قد فقدت حقها فى المعرفة التى يمكن أن تحصل عليها بواسطة الصحافة فإنها قد فقدت قدرتها على المشاركة الفعالة فى شئون المجتمعات وصناعة الأحداث.

كما فقدت الجماهير العربية إمكانية تطوير صناعتها الإعلامية والاتصالية، واستخدام هذه الصناعة فى الدفاع عن هويتها وذاتيتها واستقلالها. أما السلطات فإنها فقدت القدرة على فهم الجماهير والحوار معها، بالاضافة إلى إمكانية التوصل

إلى قرارات صحيحة من خلال المناقشة الحرة للكثير من القضايا، بالإضافة إلى إمكانية فهم الرأى العام.

وفقد الصحفيون صورتهم الإيجابية التى تشكلت خلال فترات الكفاح الوطنى ضد الاستعمار، وتحولت صورتهم إلى صورة سلبية تدور معظم سماتها حول ارتباطهم بالسلطة، وترويج خطاب السلطات وتبريره، وأنهم قد أصبحوا جزءاً من اللعبة.

وهذه الصورة السلبية كان من أخطر نتائجها أن فقد الصحفيون المساندة الشعبية لحريتهم وحقوقهم، ولذلك فإن تشكيل صورة إيجابية للصحفيين العرب لدى الجماهير لابد أن يشكل هدفًا أساسيًا للصحفيين العرب ولتنظيماتهم المهنية باعتبار أن هذه الصورة الإيجابية هى الخطوة الأولى نحو استعادة المساندة الشعبية لحرية الصحافة وحقوق الصحفيين.

يضاف إلى ذلك أن بناء هذه الصورة الايجابية هو فى حد ذاته حق للصحفيين، وهو هدف يستحق الكفاح من أجله.. إذ إن هذه الصورة الايجابية هى التى يمكن أن تجعل الصحفيين يحصلون على احترام الجماهير لهم ولعملهم ولدورهم المجتمعى، وتجعل الصحافة العربية تحصل على المصداقية وعلى ثقة الجماهير فيما تقدمه لها من مضمون.

ولذلك فإن الكفاح من أجل بناء صورة إيجابية للصحفيين هو حق للصحفيين، وهو يشكل خطوة مهمة فى الدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين.

ولكن كيف يمكن بناء صورة إيجابية للصحفيين العرب كجماعة مهنية؟

إن عملية بناء الصورة الإيجابية ليست قضية سهلة خاصة إذا كان المطلوب هو بناء هذه الصورة الايجابية بعد إزالة تلك الصورة السلبية التى ترسخت عبر سنوات طويلة، ومع ذلك فإنه مهما كانت صعوبة بناء تلك الصورة الإيجابية، فإنه يظل هدفًا يستحق الكفاح من أجل تحقيقه.

لكن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى الكثير من التغيير فى الصحافة العربية، والأساس الذى يمكن أن يبنى عليه هذا التغيير هو بناء منظومة عربية للأخلاقيات

والمبادىء الإعلامية من خلال مواثيق أخلاقية تشكل أساساً لثقافة أخلاقية إعلامية جديدة تربط بين الصحفيين والجماهير، وتحدد لهم أدوارهم ووظائفهم، وتحررهم من الرقابة الذاتية ومن التبعية للسلطة، وتحرر وسائل الإعلام العربية من التبعية للنظام الإعلامى الدولى.

ما السمات التى يمكن أن تشكل الصورة الجديدة للصحفيين العرب، والتى يمكن أن تساهم المواثيق الأخلاقية فى بنائها؟

١- إن الصحفيين هم ممثلون للجمهور، يقومون بالبحث عن المعلومات ونشرها بهدف تحقيق حق الجماهير فى المعرفة، ولذلك فإن هناك حقوقاً يجب أن يتمتعوا بها لتسهيل عملية حصولهم على المعلومات.

٢- إن الصحفيين يبحثون عن الحقائق بهدف حماية المجتمع من الأخطار التى يمكن أن يتعرض لها، وتوعية الجماهير بهذه الأخطار، وتعبئة الجماهير لمواجهتها.

٣- إن الصحفيين يعبرون عن الرأى العام، ويوضحون للسلطات اتجاهات الجماهير ومطالبها وطموحاتها، وبذلك فإنهم يساهمون فى ترشيد قرارات السلطات، ومساعدة هذه السلطات فى التوصل إلى قرارات صحيحة.

٤- إن الصحفيين يساهمون فى تحقيق التغيير السلمى للسلطة، وبذلك فإنهم يحمون المجتمع من مخاطر الحاجة إلى التغيير بالعنف.

٥- إن الصحفيين يقومون بإمداد المواطنين بالمعلومات التى تساعدهم على المشاركة الفعالة فى شئون المجتمع، وبالتالى فإنهم يقومون بعمل مهم لتحقيق الديموقراطية فى المجتمع.

٦- إن الصحفيين يقومون بإدارة المناقشة الحرة فى المجتمع، وهذه المناقشة ضرورة لتطور المجتمع وتقدمه فهى توفر مجالاً لدراسة القضايا والمشكلات المختلفة، والتوصل إلى أفضل الحلول لها.

٧- إن الصحفيين يحمون المجتمع من سوء استغلال السلطة، ويكشفون الانحرافات والفساد فى المجتمع، وهو ما يتيح للمجتمعات أن تصحح مسارها.

ولكن تشكيل هذه الصورة الإيجابية للصحفيين يحتاج إلى تغييرات كبيرة فى نظرة الصحفيين لأنفسهم ولوظيفتهم وللصحافة، أى أنهم لابد أن يتوصلوا أولاً إلى تشكيل صورة ذاتية إيجابية تتيح لهم إمكانية احترام ذاتهم ومهنتهم، إذ إن صورتهم لدى الجماهير تتأثر إيجابًا وسلبًا بصورة الصحفيين لدى أنفسهم. لكن تشكيل الصورة الذاتية الإيجابية يحتاج إلى مراجعة نقدية للكثير من الأوضاع الحالية فى صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى.

أولاً: لابد من التوصل إلى حدود فاصلة بين صناعة الإعلام وصناعة التسلية، فمن الواضح أن هذه الحدود قد انهارت على المستوى العالمى، وركزت وسائل الإعلام على التسلية، ولا تخصص سوى القليل من مساحات الصحف، وأوقات المحطات التليفزيونية والإذاعية لتقديم المضمون الجاد، وركزت على الفضائح والجنس والرياضة، وأدى ذلك إلى تزايد عدم رضى الصحفيين عن أنفسهم وعن مهنتهم.. لقد أصبح الصحفيون يتساءلون بسخط وأسى: من أجل ماذا نفعل هذا؟ هل نحن إعلاميون نبحث عن الحقائق أم أننا مجرد مسليين أو صُناع تسلية نساهم فى إلهاء الجماهير عن قضاياها ومشكلاتها الحقيقية؟ هل تستحق تلك القصص المسلية الطريفة والغريبة والتى يدور معظمها حول الجنس كل هذه المعاناة؟ هل يمكن أن نحترم أنفسنا ونحن ندفع الناس إلى عدم التفكير ونزيد تفاهتهم وسطحيتهم واستسلامهم للوضع الراهن؟ لماذا يحترمنا الجمهور ونحن نقدم له تلك النفايات الثقافية التى تقلل من قدرته على فهم العالم، وتزيد إحساسه بعدم جدوى الحياة؟.

لقد أصبحت المشكلة عالمية، فإحساس الصحفيين بالرضاء عن مهنتهم وعن العمل الذى يقومون به يتناقص خاصة فى الغرب، وتبين الاستطلاعات أن نسبة متزايدة من الصحفيين فى الولايات المتحدة تتطلع للحصول على أعمال أخرى خارج إطار الصحافة، ببساطة لأنه لم يعد ما يقدمونه صحافة، ولكنهم أصبحوا يقدمون تسلية. والمشكلة ليست بعيدة عن الصحفيين العرب فالحدود بين صناعة التسلية وصناعة الإعلام تنهار فى الوطن العربى، وتزايد التركيز على القصص الطريفة الغريبة والمسلية، وعلى قصص الفنانات وأسرار حياتهن الخاصة. وتتزايد

المشكلة حدة فى محطات التليفزيون العربية حيث تركز على التسلية بشكل جعل المضمون الذى تقدمه هذه المحطات أقرب إلى صناعة التسلية منه إلى صناعة الإعلام.. وحتى تغطيتها للأحداث تدخل فى إطار الاستعراضات المسلية.

هل هذا المضمون المسلى يشرف الصحفيين، أو يؤدى إلى احترام الجمهور لهم، أو يؤدى إلى المساندة الشعبية لحقوقهم؟

لذلك فإن الصحفيين العرب أصحاب مصلحة حقيقية فى وضع حدود فاصلة بين صناعة الإعلام وصناعة التسلية، وفى مقاومة عملية تحويلهم إلى مسلين أو صناع تسلية، وفى تحديد وظائف وسائل الإعلام، وفى الدفاع عن دورهم فى أداء هذه الوظائف.

لكى يستطيع الصحفيون أن يبنوا صورة ذاتية إيجابية لأنفسهم، وأن يشعروا بالاعتزاز بعملهم ومهنتهم فإنهم لابد أن يكافحوا لبناء صناعة إعلامية عربية تقدم للجماهير العربية التغطية الشاملة المتكاملة للأحداث، وأن يقوموا بتحليل الأحداث وتفسيرها، ويساهموا فى تشكيل الرأى العام العربى، وأن يناقشوا بجرأة وحرية القضايا والمشكلات العربية.

وهنا يلتقى الحق والواجب، فإن من أهم حقوق الصحفيين أن يقدموا مضموناً يكسب لهم احترام الجمهور وثقته فيهم، وأن يكونوا صحفيين وليس مجرد مسلين إن على الصحفيين أن يختاروا أولاً بين أن يسهموا فى تجهيل الشعوب باستخدام صناعة التسلية التى تقوم على القصص الطريفة والغريبة والفضائح والجنس والرياضة، أو أن يسهموا فى تعليم الشعوب وزيادة وعيها، وتعبئتها للكفاح من أجل الحرية والاستقلال، وأن يقدموا لها مضموناً جاداً يجعل للحياة معنى، ويربط الشعوب بثقافتها، ويزيد اعتزازها وفخرها بهويتها وذاتيتها الحضارية. وعلى أساس هذا الاختيار يتم بناء الصورة الذاتية للصحفيين وصورتهم لدى الجمهور.

الخرافات الاعلامية الغربية

هناك الكثير من الخرافات الإعلامية الغربية التى تقيد حركة الصحفيين العرب وتشل قدرتهم على التفكير وعلى تطوير إنتاجهم الإعلامى.. ومن أهم هذه

الخرافات خرافة الموضوعية التى لا يوجد لها أثر فيما تقدمه وسائل الإعلام الغربية من مضمون.

ومع ذلك فقد شلت خرافة الموضوعية جرأة وشجاعة الصحفيين العرب، وجعلت الكثير منهم يرتكبون أخطاء تؤدى إلى احتقار الجماهير لهم، وعلى سبيل المثال أدت خرافة الموضوعية إلى قيام بعض الصحفيين العرب بالإعتماد على مصادر إسرائيلية، وإجراء أحاديث صحفية وتليفزيونية مع مسئولين إسرائيليين، لم يتورع أحدهم ذات يوم عن أن يصف العرب بأنهم حيوانات على شاشة محطة تليفزيون عربية.

هناك خرافة إعلامية غربية أخرى هى خرافة الحياد، وهى خرافة أدت إلى تشكيل صورة سلبية للصحفيين العرب لدى الجماهير العربية، وهذه الخرافة تجعل الصحفيين يصورون أنفسهم بأنهم محايدون لا شأن لهم بما يحدث وليس لهم موقف من الأحداث وليس لهم عواطف أو مشاعر إنسانية تهتز لمشاهد الدمار والدماء والأشلاء.

يصف «إجرز» مفهوم الحياد بأنه خرافة، وأن التمسك به يؤدى إلى إنكار الصحفيين لمسئوليتهم عما يقدمونه من معلومات حيث يرددون مقولة: لا تلمنا نحن فقط ناقلو أخبار، وعلي ذلك يرى إجرز أن خرافة الحياد تشكل عقبة أمام الصحافة المسئولة.

إن الحياد مستحيل من الناحية الفلسفية، وهو أكثر استحالة عندما يتم تطبيقه، فالأحكام التى يصدرها الصحفون على الأخبار، وأساليب كتابتها، وحتي اللغة التى تكتب بها الأخبار ليست محايدة، وعلى سبيل المثال فإن استخدام المفردات اللغوية كثيراً ما يشكل بوعى أو بدون وعى انحيازاً لوجهة نظر معينة أو لشخص معين.

كما أن خرافة الحياد قد تكون وسيلة لإخفاء وسائل الإعلام لتحيزاتها فبدلاً من أن تعلن هذه الوسائل انحيازها لوجهات نظر وسياسات معينة فإنها تحاول أن تخفى هذه التحيزات خلف صورة الصحفى كمراقب محايد للأحداث، وغير

مهتم بها، ومنفصل عنها، وينقل المعلومات بحياد وعدم تحيز وهو نوع من النفاق، بينما يدرك الجمهور حقيقة تحيز الوسائل الإعلامية وعدم حيادها فى الكثير من القضايا.

ويعتقد الصحفيون أن مفهوم الحياد يؤدى إلى تقوية مصداقية وسائل الإعلام، وهذا غير صحيح تمامًا، بل إن التخلى عن فكرة الحياد وإعلان وسائل الإعلام لتحيزاتها الحقيقية، يمكن أن يزيد مصداقية وسائل الإعلام، فمصداقية الصحفيين لن تنتج عن انفصالهم عن المجتمع وابتعادهم عن المواطنين وتخليهم عن قضايا الأمة، ولكن مصداقية الصحافة ووسائل الإعلام والصحفيين يمكن أن تزيد عندما يكون الصحفى مواطنًا صاحب ضمير، وعندما يدرك المواطنون أن الصحفى مثلهم ينحاز إلى القضية العامة نفسها التى ينحازون إليها، وأن الصحفى مثلهم يسعى إلى تغيير المجتمع.

يضاف إلى ذلك أن مفهوم الحياد قد دفع الصحفيين إلى الاعتماد بشكل مكثف على المصادر الرسمية، وأدى إلى زيادة اعتماد وسائل الإعلام العربية على وكالات الأنباء الكبرى، وهو ما أدى إلى زيادة حدة التبعية الإعلامية فى الدول العربية، كما أدي إلى تناقص جرأة الصحفيين العرب وشجاعتهم فى تغطية الأحداث، والتعبير عن الحق، وبالتالى فإن هذا المفهوم مسئول عن الكثير من أمراض وسائل الإعلام العربية، وساهم فى تشويه صورة الصحفى العربى.

إن الجمهور لا يمكن أن يحترم الصحفى العربى الذى يدعى الحياد، أو الذى يكتفى بدور المراقب المحايد الناقل للأحداث والمنفصل عن قضايا الأمة،والذى يصور نفسه بأنه آلة ليس له موقف أو اتجاه سياسى أو رأى فى الوقت الذى يرى فيه الجمهور العربى بوضوح انحياز الصحفيين الأمريكيين لأمريكا وإسرائيل، وتركيزهم على الزاوية الأمريكية فى الأحداث، وقيامهم بتضليل الجماهير من أجل تكريس السيطرة الأمريكية علي العالم.

ولذلك فإنه ليس من المنطقى أن يظل الصحفى العربى يتمسك بهذه الخرافة التى تشل قدرته على تغطية الأحداث، وتقلل من جرأته وشجاعته، وتقلل من

قدرته على تصوير الجوانب الإنسانية فى الأحداث، وتقديم نفسه للجماهير باعتباره ينتمى إلى الأمة العربية، ويدافع عن قضاياها، ويحمل همومها، ويغطى الأحداث لتوفير المعرفة الكافية للجماهير العربية حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها.

التبعية للنظام الإعلامى الدولى

يرتبط أيضًا بصورة الصحفيين العرب تبعية الصحافة ووسائل الإعلام فى الوطن العربى للنظام الإعلامى الدولى.. وهذه التبعية قد أسهمت بصورة كبيرة فى تشويه صورة الصحفى العربى، وفى الكثير من الأحيان حدث الانفصال بين الصحفيين العرب والجماهير العربية بسبب هذه التبعية، فالجماهير العربية لا تفهم كثيراً مما يقدمه لها الصحفيون العرب من مضمون، ليس لأن هذه الجماهير لا تفهم، ولا بسبب زيادة الأمية فى العالم العربى كما يتصور الصحفيون العرب، ولكن لأن ما يكتبه الصحفيون العرب يكون فى الكثير من الأحيان ترجمة ركيكة ورديئة لتغطية وكالات الأنباء الغربية للأحداث، وللمضمون الذى تقدمه وسائل الإعلام الغربية.

وهذه التغطية التى تقدمها وسائل الإعلام الغربية موجهة للمواطن الغربى، وليس للمواطن العربى، فهى تلبى الاحتياجات الإعلامية للمواطن الأمريكى والأوروبى، ولذلك فمن الطبيعى أن لا تفهم الجماهير العربية هذا المضمون لأنه ببساطة لا يشبع احتياجاتها الإعلامية، ومكتوب طبقًا لشروط غربية تراعى المزاج العام للمواطن الأمريكى والأوروبى.

هذه التبعية أيضًا جعلت الصحفيين العرب يستخدمون الكثير من المصطلحات التى تفرض الرؤية الأمريكية الإسرائيلية للأحداث، وتشكل اعتداءً على الأمة الإسلامية مثل مصطلحات التطرف والإرهاب والتزمت والتعصب والعنف والتمرد والأصولية.. الخ.

وهذه المصطلحات قد تم تبنيها فى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لتشكل العداء للإسلام، وتبرر العدوان على المسلمين، وتبرر للغربيين تكرار التجربة الأمريكية مع الهنود الحمر معهم.

إن استخدام هذه المصطلحات يشكل حلقة فى عملية تهنيد المسلمين، بمعنى التخطيط لإبادتهم على الطريقة الأمريكة مع الهنود الحمر.

ولقد وجدت السلطات العربية فى هذه المصطلحات وسيلة لتشويه صورة الحركات الإسلامية المعارضة فاستخدمت هذه المصطلحات وفرضت على الصحافة ووسائل الإعلام استخدامها.

وكان من الطبيعى أن يفقد الصحفيون احترام الجمهور وهم يستخدمون هذه المصطلحات التى تشير إلى حالة التبعية المزدوجة للسلطات والنظام الإعلامي الدولى.

إن الصحفيين العرب يعرفون تمامًا أن هذه المصطلحات لا تستخدم فى وسائل الإعلام الغربية لتوصيف المسيحيين واليهود، أو الأمريكيين والإسرائيليين، وأنها لا تستخدم إلا لتوصيف المسلمين فقط.. كما أنهم يعرفون أنه من الظلم أن تستخدم فى توصيف حركات التحرر العربية والإسلامية التي تكافح لتحقيق الاستقلال والحرية فى فلسطين على سبيل المثال، ومع ذلك فإنهم يستخدمونها بوعى أو بدون وعى.

إن معظم الأخبار أيضًا التى يقوم الصحفيون العرب بترجمتها حرفيًا نقلاً عن وكالات الأنباء الغربية تعرض الرؤية الأمريكية الغربية الإسرائيلية للأحداث، وهو ما يؤدى إلى فرض هذه الرؤية على العالم، وتكريس عملية الإدارة الأمريكية للأحداث على العالم.

ولذلك فإنه لكى يكسب الصحفيون العرب احترام جماهيرهم، وثقتها،ويشكلوا لأنفسهم صورة إيجابية فى أذهان جماهيرهم فإنهم لابد أن يثوروا على التبعية للنظام الإعلامى الدولى، وأن يبنوا تقاليد جديدة لمهنتهم تتجاوز تلك الخرافات الغربية، وأن يبنوا الجسور بينهم وبين جماهيرهم العربية، وأن يفهموا الاحتياجات الإعلامية لهذه الجماهير، ويتكلموا بلغتها ومصطلحاتها، ويعبروا عن طموحاتها وأشواقها للحرية.

لكى يستطيع الصحفيون أن يبنوا لأنفسهم صورة إيجابية فإنهم لابد أن يبنوا

أولاً علاقة جديدة مع جماهيرهم تقوم على دراسة احتياجات هذه الجماهير الإعلامية، ودراسة توقعات الجماهير ومطالبها من الصحفيين، كما تقوم أيضًا على احترام الصحفيين للجماهير، واحترام الأحكام التى تصدرها الجماهير على الصحفيين.

يضاف إلى ذلك أن الجماهير يمكن أن تحترم الصحفيين الذين يتميزون بالجرأة والشجاعة والقدرة على البحث عن الحقائق، والقدرة على إدارة المناقشة الحرة، وتحترم الصحفيين الذين يحترمون حق الجماهير فى الحوار وفي المشاركة فى شئون المجتمع.

ومن المؤكد أن الجماهير العربية لا يمكن أن تحترم الصحفيين الذين يخفون عجزهم وخوفهم وجبنهم وقدراتهم الإعلامية المتدنية وراء خرافات الموضوعية والحياد.

إن الجماهير العربية لا يمكن أن تحترم أيضًا الصحفيين العرب الذين يستسلمون للتبعية للنظام الإعلامى الدولى، فيركزون على نقل الرؤية الأمريكية للأحداث وفرضها على الجماهير العربية.

هناك أيضًا قضية أخري شديدة الأهمية هى أن الصحافة المطبوعة تتناقص أهميتها في كل أنحاء العالم، وتتعرض لمخاطر حقيقية نتيجة تطور وسائل الاتصال الجديدة ومن أهمها الإنترنت.. وهناك توقعات باختفاء الصحافة المطبوعة وتحولها إلى صحافة إلكترونية.

إن هذه التوقعات تستند على دراسات جادة ومؤشرات حقيقية.. لكن العامل الأهم فى تناقص قدرة الصحافة المطبوعة على الصمود أمام الوسائل الاتصالية الإلكترونية الحديثة هو أن مصداقيتها قد تناقصت بشكل حاد، وتناقصت ثقة الجماهير فيها، بسبب عدم قدرة الصحف المطبوعة على الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، بعد أن أجبرتها الشركات عابرة القارات التى سيطرت عليها فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على التركيز على الفضائح والجنس والرياضة.

ولذلك فإن الصحافة المطبوعة التى لعبت دوراً أساسيًا فى صعود الحضارة الغربية

وتفوقها وسيطرتها على العالم خلال القرنين الماضيين.. هذه الصحافة يمكن أن تختفى خلال العقدين القادمين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة بعد أن تزايدت أزمتها التى ظهرت بوضوح خلال العدوان الأمريكى علي العراق وكيف أن السلطات الأمريكية قد استخدمتها كأداة للتضليل والدعاية والتجهيل ونقص المعلومات، وإجبار الشعب الأمريكى على تأييد العدوان الأمريكى على العراق.. وسوف تتزايد أزمة الصحافة الأمريكية بشكل خاص ووسائل الإعلام الأمريكية بشكل عام لهزيمة مذلة على أيدى المقاومة العراقية أسوأ من هزيمتها فى فيتنام.

إن هذا الظرف التاريخى يوفر فرصة تاريخية لصناعة الصحافة المطبوعة فى الوطن العربى لكى تنمو وتزدهر وهذا يشكل أحد أهم التحديات التى تواجه الأمة العربية والصحفيين العرب.. كيف؟.

إن صناعة الصحافة المطبوعة فى الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون الضحية الثانية لحرب الخليج الثالثة بعد الحقيقة.. وانهيار صناعة الصحافة المطبوعة فى الولايات المتحدة قد يكون مقدمة ضرورية لانهيار الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الحضارة الغربية بشكل عام.

لقد استطاعت الصحافة الأمريكية يومًا أن تنقذ الولايات المتحدة الأمريكية من حرب فيتنام حين كشفت الحقائق عن المأساة المروعة التى صنعتها أمريكا للشعب الفيتنامى، وحين كشفت الحقائق عن المقاومة الفيتنامية التي استطاعت أن تجعل التكلفة البشرية لبقاء القوات الأمريكية في فيتنام أصعب من قدرة المجتمع الأمريكى على تحملها.

لكن الصحافة الأمريكية لم تعد تستطع أن تفعل ذلك بعد أن سيطرت عليها الشركات عابرة القارات وحولتها إلى أداة للدعاية للحرب، وأداة لحجب المعلومات عن الجماهير، وأداة لتضليل هذه الجماهير.

ولذلك فإنه في لحظة قادمة سيكتشف الشعب الأمريكي أن الصحافة الأمريكية قد خدعته وضللته وكذبت عليه، وأخفت عنه الحقائق، وأن السلطات الأمريكية قد استخدمتها للدعاية، ولذلك سيتزايد سخطه على الصحافة الأمريكية، وسيزيد ذلك فى أزمتها، ويعجل بانهيار صناعة الصحافة الأمريكية.

إن تلك فرصة تاريخية للأمة العربية وللصحفيين العرب للمحافظة على صناعة الصحافة الورقية المطبوعة وتقويتها، واستخدامها كأساس تنمو عليه الصناعة العربية للإعلام والاتصال.

ففى فترة الأزمات التاريخية الكبرى والمحن الشديدة تتزايد حاجة الأمم للمعرفة.. وربما يفسر ذلك تزايد عدد الصحف فى العراق إلى ١٦١ صحيفة مطبوعة عقب سقوط نظام صدام والاحتلال الأمريكى للعراق.

الأمة العربية تحتاج إلى أضعاف هذا العدد من الصحف المطبوعة، والمحنة التى تمر بها الأمة توفر إمكانية كبيرة لإنتاج مضمون يحتاج إليه الجمهور، ويساعد الأمة على تجاوز المحنة، وعلي المقاومة والتحدى والصمود وتحقيق النصر.

إن الصحافة العربية يمكن أن تلعب فى هذه الفترة الزمنية نفس الدور الذى لعبته صحافة الكفاح الوطنى فى مصر والجزائر وفلسطين والعراق خلال النصف الأول من القرن العشرين.

ويمكن أن تستخدم الصحافة التطورات الحديثة لتلعب دوراً أكثر أهمية فى كفاح الأمة خلال العقدين القادمين، ومن المؤكد أن الجماهير العربية سوف تحترم الصحفيين الذين يشاركون فى كفاحها من أجل التحرير بتوفير المعرفة لها، وتصوير الجوانب الإنسانية فى هذا الكفاح، ووصف هذه المرحلة بكل إيجابياتها وسلبياتها.

إن الظرف التاريخى يوفر للصحفيين العرب فرصة لتطوير صناعة الصحافة المطبوعة فى الوطن العربى، وبناء نموذج جديد لصحافة الكفاح الوطنى، واستخدام هذه الصحافة فى توفير المعرفة للأمة، واستخدامها فى زيادة قدرتها على تحقيق النصر وانتزاع حريتها واستقلالها وحقها فى الحياة.

إن الظرف التاريخى يوفر أيضًا فرصة للأمة العربية للمساهمة فى الحضارة الإنسانية بالمحافظة على صناعة الصحافة المطبوعة، وهذا الإسهام الحضارى سوف يكون له أهمية كبيرة فى المستقبل إذ إنه يمكن أن يساهم بشكل كبير فى تشكيل

الدورة الحضارية القادمة للأمة الإسلامية، وفى توفير المعرفة التى تجعل للحياة معنى.

ما علاقة كل ذلك بحقوق الصحفيين؟ إن أكثر المبررات التى يمكن استخدامها فى المحافظة على حقوق الصحفيين وحمايتها هى الدور الذى يمكن أن يقوموا به فى المجتمع وفى حياة الأمة، وبقدر أهمية هذا الدور تتزايد أهميتهم، ويزداد اعتراف المجتمع بالحاجة إليهم، ويتزايد احترام الجمهور لهم، وتتحقق المساندة الشعبية لحريتهم وحقوقهم، وهذا هو أهم الضمانات التى تكفل المحافظة على حقوق الصحفيين.

وربما يكون الدور الأهم الذى يمكن أن يقوم به الصحفيون فى حياة الأمة هو الكفاح من أجل تطوير الصناعة العربية للصحافة والإعلام والاتصال، واستخدام هذه الصناعة لتوفير المعرفة للأمة، ولتوفير مضمون بديل لذلك المضمون المسلى الذى تقدمه وسائل الإعلام الغربية.

إن الصحفيين لابد أن يكافحوا أولاً للتوصل إلى تحديد للوظائف التى يقومون بها في المجتمع ولصالح الأمة، وأن تتضمن هذه الوظائف مواثيق أخلاقية يلتزم بها الصحفيون العرب طواعية واختياراً باعتبارها تشكل عقداً بينهم وبين الأمة، وتلتزم الأمة بالدفاع عن حقوقهم لكى يتمكنوا من القيام بهذه الوظائف الضرورية لحياة الأمة.

إن حقوق الصحفيين لن يضمنها نص قانونى يمكن أن تسىء السلطة تفسيره فى أى وقت، ويمكن أن تقوم بإلغائه بأى مبرر، ويمكن أن تصادره بإجراءاتها السلطوية، ويمكن أن تقصف أماكن إقامة الصحفيين بالصواريخ كما فعلت أمريكا خلال عدوانها على العراق.

كما أن الصحفيين يمكن أن ينسوا حقوقهم من أجل المحافظة علي وظائفهم كما يحدث فى وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية التى سيطرت عليها الشركات عابرة القارات.. ويمكن أن يفرضوا على أنفسهم الرقابة الذاتية فلا ينتجون سوى المضمون الذى تريده الشركات عابرة القارات أو السلطات، ويمكن أن يهربوا إلى

الموضوعات الخفيفة المسلية والقصص الطريفة الغريبة، ويمكن أن يخفوا شخصياتهم خلف إدعاءات الحياد والموضوعية.

لذلك فإن أهم الضمانات لحقوق الصحفيين هو ارتباط الصحفيين بالجماهير وقيامهم بوظائفهم المجتمعية حتي يكون لهم قيمة وأهمية وصورة إيجابية لدى أنفسهم ولدى الجماهير.

مناخ الحرية

كما أنه لا يمكن ضمان حقوق الصحفيين وحريتهم فى مناخ يتسم بالاستبداد وإغلاق السوق، وحظر إصدار الصحف، حيث إن الصحفيين فى هذا المناخ لا يمكن أن يدافعوا عن حقوقهم، حتى لو كان القانون يضمن لهم هذه الحقوق.

وعلى سبيل المثال فإن حق الصحفى فى تطبيق شرط الضمير لن يتمسك به الصحفى طالما أن السوق مغلقة، وطالما أن إنتاج قنبلة ذرية أسهل من الحصول على ترخيص بإصدار صحيفة جديدة.

هل يمكن أن يقدم صحفى استقالته، ويحصل على إعانة قليلة تتمثل فى مرتب شهر عن كل سنة خدمة عندما يتعرض لما يمكن أن يمس ضميره الصحفى، أوتغير الصحيفة سياستها أو ملكيتها أو شخصيتها إذا كان السوق مغلقاً وهو يعرف أنه لن يستطيع أن يجد عملاً فى صحيفة أخرى، أو أن يصدر صحيفة جديدة.

لذلك تبدو القضايا متشابكة، فحقوق الصحفيين مرتبطة بحرية الصحافة والإعلام، ويجب أن يكافح الصحفيون لتحقيق حرية الصحافة والإعلام بشكل كامل حتى يمكن أن يتمتعوا فى ظلها بحقوقهم، كما أنه لابد أن يدافعوا عن حقوقهم بشكل كامل وشامل، فالسلطة يمكن أن ترضيهم فى لحظة معينة بضمان بعض الحقوق على حساب حقوق أخرى، وأن تلهيهم ببعض الامتيازات عن الكفاح من أجل تحقيق حرية الصحافة والإعلام.

المبحث الثانى

حقوق الصحفيين

ما هى حقوق الصحفيين؟ هناك حاجة إلى نظرية عربية تشكل منظومة متكاملة وشاملة لحقوق الصحفيين، وتربط هذه المنظومة بحرية الإعلام، وأخلاقيات الإعلام، وبكفاح الأمة لإقامة صناعة عربية للإعلام والاتصال.

أولاً: حقوق الصحفيين المرتبطة بوظيفتهم فى الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة

إن الوظيفة الأساسية للصحافة ولوسائل الإعلام وللصحفيين هى الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، وهذه الوظيفة هى المبرر الرئيسى لحرية الصحافة والإعلام ولحرية الصحفيين.

فالمجتمع لابد أن يكفل للصحافة ووسائل الإعلام حريتها، ولابد أن يكفل للصحفيين مجموعة من الحقوق لكي تتدفق المعلومات والحقائق والمعرفة إلى الجماهير لكى تتمكن من إصدار أحكام صحيحة علي السياسات والقرارات، وعلى الأشخاص الذين يصنعون هذه السياسات والقرارات، ولكى تتمكن الأمة من تقرير مصيرها واختيار المشروع الحضارى الذى تشكل على أساسه مستقبلها.

المعرفة هى التى تمكن المجتمع من تحقيق النهضة والتقدم، وهى التى تتيح له تعبئة الطاقات المجتمعية لتحقيق الأهداف العليا، وهى أيضًا التى يمكن أن تجعل المجتمع يتماسك ويتوحد حول أهدافه العليا.

وفى هذا العصر تتزايد أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به الصحافة ووسائل الإعلام فى الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، لذلك فإن الأمة والمجتمع لابد أن تكفل للصحفيين مجموعة من الحقوق التى تزيد من قدرتهم على الحصول على المعلومات وتغطية الأحداث ونقلها إلى الجماهير.

وفى الوقت نفسه فإن هناك مسئولية تقع على الصحفيين فى الكفاح من أجل

تحقيق حرية الإعلام، وتحقيق حق الجماهير فى المعرفة، وحقوق الصحفيين.. ولذلك فإنه لابد من تحقيق التضامن المهنى فى الكفاح من أجل حرية الإعلام، والمواثيق الأخلاقية لابد أن تشكل التضامن المهنى لحماية حرية الإعلام وحق الجماهير في المعرفة وحقوق الصحفيين.. وبذلك يمكن أن تصبح المواثيق الأخلاقية هى الأداة التى تشكل الذاتية المهنية، وهذا بدوره سوف يساهم فى تمسك الصحفيين بالمواثيق الأخلاقية، عندما تتضمن هذه المواثيق النص على مسئوليات الصحفيين وواجباتهم ووظيفتهم فى المجتمع، وتنص فى الوقت نفسه على حقوقهم.

إن المواثيق الأخلاقية يمكن أن تشكل تضامن الصحفيين لحماية حقوقهم، وهى جزء من مسئولية الصحفيين فى الكفاح من أجل تحقيق حرية الإعلام، وجزء من قيامهم بوظيفتهم الأساسية فى الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، ولكن ما الحقوق التى يمكن أن تساهم فى زيادة قدرة الصحفيين على الوفاء بحق الجماهير في المعرفة.

١- حق الصحفى فى تغطية الأحداث

تعتبر تغطية الأحداث من أهم الوظائف المهنية للصحفى، وقد نص إعلان المبادئ الأساسية لمشاركة وسائل الإعلام فى تدعيم السلام والتفاهم الدولى الذى أصدره المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٨ على أنه لتحقيق حق الجمهور فى الإعلام لابد أن يتمتع الصحفيون بالحرية فى تغطية الأحداث، وأن يتلقوا التسهيلات الممكنة للحصول على المعلومات.

لكن هذا النص لم يجد صداه فى تشريعات جميع دول العالم، حيث ظلت هناك الكثير من العقبات القانونية التى تحول دون تمتع الصحفيين بحقهم فى تغطية الأحداث، أما السلطات فى كل دول العالم فإنها تميل إلى تقييد هذا الحق، وفرض السرية علي الكثير جداً من الأحداث، وقد بلغ الأمر خلال العدوان الأمريكى على العراق أن قامت القوات الأمريكية بالاعتداء على الصحفيين، وقامت بقتل مراسل الجزيرة طارق أيوب، بالاضافة إلى إرهاب الصحفيين ومنعهم من التجول، وذلك لإخفاء ما تقوم به من عمليات.

ولا شك أن هناك تراث طويل من التقييد فى كل الحروب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، وكان قيامها بإدارة الأخبار والتحكم فى تدفق المعلومات إلى الجماهير، ومنع الصحفيين من البحث بأنفسهم عن الحقائق من أهم العوامل التى أدت إلى تحقيق الأهداف العدوانية لهذه الحروب، ومع ذلك فإن منع الصحفيين من الوصول إلى أماكن الأحداث، وإرغامهم على الاعتماد على المصادر الرسمية، قد أدى إلى تضليل الجماهير، وأدي إلى حدوث كوارث كان يمكن منعها لو أن الصحفيين قد استطاعوا تغطية الأحداث فى وقتها، مثل تلك المآسى والمذابح التى حدثت خلال حرب فيتنام.

كذلك فإن فرض السرية والتعتيم على ما يحدث فى العراق، ومنع الصحفيين من تغطية الأحداث قد أدى إلى تعرض الشعب الأمريكى لعملية تضليل واسعة النطاق، وسوف يكتشف الجمهور الأمريكى بعد فترة ليست طويلة أن ما حدث فى فيتنام كان مجرد صورة مصغرة وباهته لما يحدث فى العراق.

كذلك فإن القوات الإسرائيلية تعرقل وصول الصحفيين الغربيين إلى المناطق الفلسطينية، وتحتجزهم وتفرض عليهم الاعتماد على المصادر الرسمية الإسرائيلية، وهو ما أدى إلى زيادة جهل الشعوب الغربية بالمذابح التى ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى، وعمليات الإبادة والتطهير العرقى وانتهاك حقوق الإنسان التى تقوم بها ولقد أدى ذلك إلى تحول الصحافة ووسائل الإعلام إلى وسيلة تضليل وتجهيل للشعوب الغربية بدلاً من أن تكون وسيلة يحصل من خلالها الجمهور على حقه فى المعرفة.

وتتزايد القيود فى كل أنحاء العالم على حق الصحفيين فى تغطية الأحداث خاصة خلال الحروب، ويتم تبرير ذلك بضرورة المحافظة على الأمن القومى، لكن الأمور تتجاوز فى كثير من الأحيان هذه الضرورة، ويصبح الهدف هو استخدام وسائل الإعلام لكسب الحرب، وإجبار الصحفيين على أن يكونوا جزءاً من فريق الحرب.

كما عبرت عن ذلك مسز تاتشر خلال حرب الفولكلاند، وكما عبرت عن ذلك وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون.

لكن هذا يحمل الكثير من المخاطر بالنسبة للصحفيين ولوسائل الإعلام، فعندما يتم التعامل مع الصحفيين باعتبارهم جنوداً فى المعركة عليهم أن يساهموا فى كسب هذه المعركة، فإنهم يفقدون وظيفتهم الأساسية ومبرر حريتهم، ويصبحون مسئولين عن الكوارث التى يمكن أن تقع، والتى كان يمكن منعها لو أن الجماهير قد عرفت الحقيقة.

إن هذا أيضًا يساهم فى تشويه صورة الصحفيين، واقتناع الجماهير بأن الصحفيين قد أصبحوا جزءاً من اللعبة.. وهى لعبة أصبحت شديدة الخطورة على المستوى العالمى.. إنها لعبة يمكن أن تؤدى إلى تدمير البشرية وإغراقها فى الدم والفقر والبؤس والظلم.

هناك مشكلة أخرى هى أن الصحفيين يمكن أن يتخلوا عن وظيفتهم فى تغطية الأحداث والبحث عن المعلومات ويعتمدوا بشكل مكثف على المصادر الرسمية بإرادتهم، فقد تزايدت المشاعر الوطنية العنصرية لدى الصحفيين الأمريكيين عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وأدى ذلك إلى عدم قيام الصحفيين الأمريكيين بتغطية الكثير جداً من الأحداث، والكشف عن الكثير جداً من المعلومات حتى لا يؤثر ذلك على الحروب التى تشنها الولايات المتحدة على الشعوب الأخرى.

لكن الصحفيين بذلك يتخلون عن المبرر الأساسى لحرية الإعلام والصحافة، وعن المبرر الأساسى الذى يستخدم فى الدفاع عن حريتهم وحقوقهم.. إنهم يتخلون عن وظيفتهم فى الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، وقد يكون تمتع الجماهير بهذا الحق هو الذى يحمى المجتمع من الكثير من الأخطار، وهو الذى يضمن أن تأتى القرارات التى يتخذها السياسيون والعسكريون فى صالح المجتمع، ولا تتحول إلى كارثة على هذا المجتمع.

وقد يدرك الصحفيون الأمريكيون أنهم قد ساهموا فى تدهور المجتمع الأمريكى وانهياره حين تخلوا عن وظيفتهم فى تغطية الأحداث، والوفاء بحق الجماهير فى المعرفة نتيجة تلك المشاعر الوطنية المبالغ فيها الناتجة عن أحداث معينة.

يضاف إلى ذلك أن تغطية الأحداث فى فترات الأزمات والكوارث الكبرى يزيد

من إمكانيات النجاح لوسائل الإعلام، وهو ما يساهم بدوره فى ازدهار صناعة الإعلام والاتصال، وعلى سبيل المثال وفى العدوان الأمريكى على أفغانستان والعراق إمكانية كبيرة لنجاح وسائل إعلامية عربية، خاصة قنوات التليفزيون.. وكان يمكن لبعض هذه القنوات مثل الجزيرة والعربية أن تحقق نجاحاً مثل ذلك الذى حققته الـ C N N خلال حرب الخليج الثانية، وأن تتحول إلى مصدر أساسى للأخبار، وأن تساهم فى كسر قيود التبعية للنظام الإعلامى الدولى، والذى يعتبر من أهم عوامل تخلف صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى.

لذلك فإن العرب أصحاب مصلحة حقيقية فى ضمان حق الصحفيين فى تغطية الأحداث، وذلك لتوفير أهم الشروط الضرورية لتطور صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى.

ولذلك فإن هناك حاجة لتشكيل كفاح الصحفيين العرب وتضامنهم ضد الكثير من القيود القانونية والسلطوية والواقعية التى تقلل قدرتهم على تغطية الأحداث أو تعوق حريتهم فى التغطية.

لكن وسائل الإعلام العربية لابد أن تطور تغطيتها للأحداث لكى تقنع الجماهير العربية بأهمية العمل الذى تقوم به، وأنها تخدمها بشكل جيد، وأن الصحفيين العرب يؤدون وظيفة مهمة للمجتمع، كما أن وسائل الإعلام العربية لابد أن تقدم تغطية للأحداث تتميز عن تلك التغطية التى تقدمها وسائل الإعلام الغربية.

إن هذا يساهم فى تحرير وسائل الإعلام العربية من التبعية للنظام الإعلامى الدولى، وبالتالى يزيد أهمية هذه الوسائل فى المجتمعات العربية.

ولكن كيف تتميز تغطية وسائل الإعلام العربية للأحداث؟ وكيف يمكن أن تؤدى حماية حقوق الصحفيين بشكل عام، وحق الصحفيين فى تغطية الأحداث بشكل خاص فى تميز هذه التغطية؟

إن تغطية وسائل الإعلام الغربية للأحداث هى تغطية سريعة تعتمد بشكل أساسى على المعلومات، وبالرغم من أهمية هذا النوع من التغطية، وحاجة الجماهير لمعرفة المعلومات بشكل سريع يتسم بالاستمرارية، إلا أن هذه المعلومات تكون

متناثرة ومجزأة، ولا تساعد الجماهير على تشكيل اتجاهاتهم ومواقفهم من الأحداث.

لذلك فإن الجماهير تحتاج إلى تغطية شاملة ومتكاملة للأحداث تتضمن عرض خلفية الأحداث، وتحليل الأحداث وتفسيرها، وعرض الجوانب الإنسانية للأحداث.

إن قيام الصحفيين بهذا النوع من التغطية يؤدى إلى زيادة أهمية الدور الذى يقوم به الصحفيون فى المجتمع، ولذلك لابد أن تنص المواثيق الأخلاقية العربية على الالتزام الأخلاقى للصحفيين العرب بتغطية الأحداث تغطية شاملة ومتكاملة تساعد الجماهير علي تشكيل مواقفها من الأحداث.

وفى الوقت نفسه تنص هذه المواثيق على حق الصحفيين فى تغطية الأحداث، ويشمل ذلك التواجد فى أماكن الأحداث، والحق فى تصوير الأحداث، وإجراء الحوار مع شهود العيان دون أى تدخل من السلطات فى ذلك، ويلتزم الصحفيون بالتضامن مع أى صحفى يتم منعه من تغطية الأحداث، كما يلتزم الصحفيون بعدم القيام بأى عمل من شأنه أن يؤدى إلى تقييد حق أى صحفى فى تغطية الأحداث والالتزام بقواعد المنافسة الشريفة في ذلك.

لكن هذا يحتاج أيضاً إلى نصوص قانونية تؤكد على حق الصحفيين فى تغطية الأحداث، وتحظر القيام بأى عمل يعوق الصحفى عن أداء وظيفته فى تغطية الأحداث.

كما أنه لابد أن تقتنع السلطات العربية بأن ضمان حق الصحفيين فى تغطية الأحداث يؤدى إلى زيادة القوة الإعلامية العربية، ويؤدى إلى تميز المضمون الذى تقدمه الصحف ووسائل الإعلام العربية، وهو ما يزيد من إمكانيات نجاح هذه الوسائل.

٢- حق الصحفى فى حضور الاجتماعات العامة وتغطية أنباء المحاكمات

تعتبر الاجتماعات العامة من أهم مصادر التغطية الإخبارية، وكثيراً ما تقوم السلطات بمنع صحفيين يعملون في وسائل إعلامية معينة من حضور هذه

الاجتماعات وتغطيتها كنوع من العقاب لهذه الوسائل، وتتحكم السلطات عن طريق التراخيص التى تعطى للصحفيين لحضور اجتماعات المجالس النيابية والمحلية فى نوعية الصحفيين الذين يغطون هذه الاجتماعات، ومنع الصحفيين الذين لا ترضى عنهم، أو الذين ينتمون إلى صحف المعارضة.. وقد شهدت الكثير من الدول العربية هذه الممارسات السلطوية التي تؤدي إلى حرمان الصحف ووسائل الإعلام من حقها فى تغطية الاجتماعات العامة.

لذلك لابد من تحقيق التضامن المهنى مع أى صحفى يتم منعه من حضور الاجتماعات العامة لتغطية هذه الاجتماعات لأية صحيفة أو وسيلة إعلامية، وعدم استخدام حضور هذه الاجتماعات لعقاب الصحفيين أو الوسائل الإعلامية، ويجب أن تتضمن المواثيق الأخلاقية للتنظيمات المهنية العربية النص بوضوح علي أن الصحفيين ملتزمون أخلاقياً ومهنياً بالتضامن مع أى صحفى يتم منعه من حضور الاجتماعات العامة.

إن ذلك لا ينفى أنه فى بعض الحالات تكون هناك مصلحة عامة مشروعة فى فرض السرية على بعض جلسات المجالس النيابية، لكن ذلك لابد أن يكون بمبررات واضحة ولأغراض معينة.. أما الأصل فهو علانية هذه الاجتماعات وحق الصحفيين فى حضورها كممثلين للجمهور ينقلون ما يدور فى هذه الاجتماعات، فمن حق الجمهور أن يعرف حتى يستطيع أن يصدر أحكامه الصحيحة على النواب الذين اختارهم فى هذه المجالس.

لذلك فإن منع الصحفيين من حضور هذه الاجتماعات ينفى الوظيفة الديموقراطية للهيئات النيابية والمجالس المحلية، ويحرم الجمهور من حقه فى الحصول على المعلومات.

أما بالنسبة للمحاكمات فإن الأصل هو علانية المحاكمات، وبالتالى فإن من حق الصحفيين حضورها، ومن حقهم تصوير هذه المحاكمات إلا إذا كانت هناك مبررات قوية لفرض السرية على هذه المحاكمات، مع بيان المصلحة العامة المشروعة التى يحققها هذا الحظر.

لذلك لابد أن تتضمن المواثيق الأخلاقية للتنظيمات المهنية العربية نصوصًا واضحة تلزم الصحفيين بالتضامن مع أى صحفى أو وسيلة إعلامية يتعرض لأية ممارسات تؤدى إلى تقييد حقه فى تغطية المحاكمات.

ومع ذلك فإن هذه المواثيق لابد أن تتضمن توجيهات وإرشادات للصحفيين لتغطية المحاكمات بما يضمن احترام حق المجتمع فى إدارة العدالة، ومحاكمة المتهمين بواسطة القضاة وليس بواسطة الصحفيين ووسائل الإعلام.

٣- حق الصحفى فى الحصول على المعلومات

إن المعلومات هى التى تشكل المادة الخام للمضمون الذى تقدمه الصحف ووسائل الإعلام، وبالتالى فإن ضمان حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات يزيد من إمكانيات نجاح الوسائل الإعلامية، وقيامها بخدمة الجمهور، والوفاء بحقه فى المعرفة.

لذلك فإن هناك حاجة لنصوص قانونية تكفل حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات، وتضيق نطاق السرية الذي تفرضه السلطات على المعلومات، ويجب الاعتراف بأن من حق السلطات أن تفرض السرية على بعض المعلومات التى يمكن أن يشكل الكشف عنها ضرراً بالأمن القومى أو المصالح العامة للبلاد.

لكن من الواضح فى كل دول العالم أن السلطات قد توسعت فى فرض السرية على الكثير جداً من أنواع المعلومات، ووسعت نطاق مفهوم الأمن القومى ليتم استخدامه كمبرر لفرض السرية على الكثير من الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات، وفى الكثير من الأحيان اتضح أن هذه السرية هى التى تشكل ضرراً بالمصالح العليا للبلاد، وبالأمن القومى، وأن السلطات تخفى هذه المعلومات لحماية نفسها وليس لحماية الأمن القومى أو مصالح البلاد.

لذلك فإن هناك حاجة لمناقشة واسعة حول كيفية تحقيق التوازن بين حق الجماهير فى المعرفة وحق السلطات فى فرض السرية على بعض أنواع المعلومات والوثائق، والتوصل إلى آلية تحقق هذا التوازن.

ويمكن تشكيل لجنة قضائية للحكم فى أى طلب تقدمه السلطة لفرض السرية

على بعض أنواع المعلومات لحماية الأمن القومى أو المصالح العامة المشروعة للبلاد.. ويمكن أن تستعين هذه اللجنة بمجموعة من الشخصيات العامة التى تمثل الجمهور بالإضافة إلى مجموعة من الصحفيين، وأن يقوم عمل هذه اللجنة على أساس تضييق نطاق السرية، والتأكد من أن هناك مصلحة عامة مشروعة فى فرض السرية على معلومات معينة تفوق فى أهميتها حق الجماهير في المعرفة.

أما بالنسبة للتحقيقات، فإنه لابد من الاعتراف بأن من حق النائب العام فى بعض الحالات فرض السرية على التحقيقات لحماية حق المجتمع فى إدارة العدالة.. لكن هذا الحق كثيراً ما يستخدم لحرمان الجمهور من حقه فى المعرفة، بالإضافة إلى حماية رموز السلطة، ولذلك فإن هذا الحق يجب أن لا يترك بدون رقابة قضائية وشعبية، وأن تكون هناك مبررات واضحة لهذا الحظر، وأن يكون هذا الحظر لفترة محددة.

كما أن المواثيق الأخلاقية للتنظيمات المهنية العربية لابد أن تشكل كفاح الصحفيين من أجل حماية حقهم فى الحصول على المعلومات.

هناك مشكلة أخرى هى أن تطور أقسام العلاقات العامة فى المؤسسات والوزارات المختلفة أدي إلى زيادة العقبات التى تحول دون وصول الصحفيين للمعلومات، وفى الكثير من الأحيان أصبح الصحفيون والجمهور تحت رحمة صناع الصور من محترفى العلاقات العامة الذين يهدفون دائماً إلى بناء صور إيجابية للمؤسسات والهيئات والشركات التى يعملون بها وبالتالى فإنهم لا يسمحون إلا بمرور تلك المعلومات التى تشكل صورة إيجابية لهذه الموسسات، وفى الكثير من الأحيان يعتمد الصحفيون على الأخبار الجاهزة التى تقدمها لهم أقسام العلاقات العامة، وهى أخبار يتم صياغتها بكفاءة عالية، حيث يتمتع العاملون فى هذه الأقسام بمهارات صحفية عالية، ويقوم الصحفيون بنشر هذه الأخبار دون قيام بوظيفتهم فى البحث عن المعلومات بأنفسهم.. وقد انتشرت هذه الممارسات فى الكثير من دول العالم خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وفى الوطن العربى بالرغم من عدم تطور أجهزة العلاقات العامة بشكل مشابه

لتطورها في أمريكا وأوروبا إلا أن هذه الأجهزة قد لعبت فى الكثير من الأحيان دوراً خطيراً فى تقييد حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات، والوصول إلى مصادر المعلومات، وبالتالى تحكمت هذه الأجهزة فى تدفق المعلومات إلى الجماهير من خلال وسائل الإعلام.

كيف يمكن حل هذه المشكلة؟. إن المواثيق الأخلاقية للتنظيمات المهنية العربية لابد أن توجه الصحفيين إلى عدم الاعتماد على هذه المعلومات سابقة التجهيز التى يحصلون عليها من أقسام العلاقات العامة، وضرورة الشك فى هذه المعلومات، وأن عليهم مسئولية أخلاقية فى التأكد من صحة المعلومات، وعرض الجوانب الإيجابية والسلبية.. وأنهم هم الذين يقومون بالوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، وليس رجال العلاقات العامة.. وأن من حق الجمهور على الصحفى أن يبحث له عن الحقائق، وأن يعتمد على مصادر متعددة ومتنوعة فى الحصول على المعلومات.. وأن الجمهور يريد رؤية الصحفيين للأحداث، والمعلومات الصحيحة وليس رؤية رجال العلاقات العامة والمعلومات التى تستهدف بناء الصور الإيجابية للمؤسسات.

إن توجيه الصحفيين خلال التعليم والتدريب إلى ضرورة الاعتماد علي المصادر المتعددة والمتنوعة يمكن أن يساهم فى زيادة جودة المعلومات التي تقدمها الصحافة ووسائل الإعلام للجمهور. كما يتم توجيه الصحفيين إلى عدم الاعتماد على المعلومات التى تقدمها أجهزة العلاقات العامة، أو التى تتضمنها نشرات العلاقات العامة ، والتعامل مع هذه المعلومات باعتبارها مصدر ثانوى، يمكن استخدامه فقط فى تطوير القصص الصحفية.

٤- حق الصحفى فى نشر المعلومات التى حصل عليها

هناك قدر كبير من الاتفاق فى كل أنحاء العالم على حق الصحفى فى نشر المعلومات التى يحصل عليها، وأنه ليس من حق السلطات منعه من النشر، وهذا ما أوضحته قضايا مهمة مثل قضية أوراق البنتاجون، ولكن فى ا لوطن العربى مازالت السلطات تملك من الوسائل ما تستطيع به منع الصحفيين من نشر المعلومات التى حصلوا عليها خاصة فى الصحف ووسائل الإعلام التى تملكها أو تسير عليها، وهى تشكل النسبة الأكبر من الصحف ووسائل الإعلام العربية.

ولذلك فإن هذا الحق مازال يحتاج إلى الكثير من الكفاح لتأكيده وضمانه وحمايته.. ويجب أن تتضمن المواثيق الأخلاقية العربية التأكيد على حق الصحفى فى نشر المعلومات التى يحصل عليها.. إلا إذا تعارض نشر هذه المعلومات أو الصور مع مبادىء أخلاقية أخرى تفوق فى أهميتها هذا الحق.

كما يجب أن تتضمن التأكيد على التضامن المهنى مع أى صحفى يتعرض حقه فى نشر المعلومات التى حصل عليها للتقييد، ويعتبر ذلك من أهم الأسس التى تقوم عليها حرية الإعلام.

لكن من ناحية أخرى فإن هذه المواثيق يجب أن تؤكد على المسئولية الأخلاقية للصحفيين فى الاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة فى الحصول على المعلومات، والتأكد من صحة هذه المعلومات، وأن نشرها يحقق مصلحة عامة مشروعة، وأن الجمهور يحتاج بالفعل إلى معرفة هذه المعلومات، بالإضافة إلى المسئولية الأخلاقية للصحفيين فى تصحيح أية معلومات يثبت للصحفى أنها لم تكن صحيحة بمبادرة منه، وفى الوقت نفسه نشر بيانات التصحيح التى تريد السلطات نشرها، واحترام حق الأفراد فيما ينشر عنهم.

وبذلك يتم ربط هذا الحق بالمسئولية الأخلاقية للصحفيين فى التأكد من صحة المعلومات واحترام حق التصحيح والرد.

ثانيًا: حقوق الصحفيين المرتبطة بوظيفتهم فى المناقشة الحرة لقضايا المجتمع

لقد حرمت الأمة العربية لفترة طويلة من حقها فى مناقشة قضاياها بحرية، فلقد فرضت السلطات رؤية واحدة هى رؤيتها وضيقت نطاق التعددية والتنوع فى الصحافة ووسائل الإعلام، وحرم الكثير من الصحفيين كغيرهم من المواطنين من حقهم فى التعبير عن آرائهم، وأدى ذلك إلى الكثير من النتائج السلبية على الأمة كلها.

وهناك حالات توضح أن الصحف كانت تعبر عن رؤية السلطات وحدها، والتي كانت تتناقض مع رؤية الصحفيين الذين يعملون فى هذه الصحف، والتى لم يجدوا مجالاً للتعبير عنها فى صحفهم، وهو ما يعنى أن هذه الصحف لا تتيح مجالاً للصحفيين الذين يعملون فيها من التعبير عن آرائهم.. فكيف يمكن أن تتيح مجالاً للمناقشة الحرة لقضايا الأمة.

لذلك فإن هذه الوظيفة لا يمكن تحقيقها إلا بضمان عدد من الحقوق للصحفيين من أهمها:

١- عدم حرمان الصحفى من الكتابة أو العمل في الوسيلة الإعلامية التى يعمل بها.

إن الصحفى عندما يتعاقد مع المؤسسة الإعلامية فإنه يتعاقد معها على أساس أداء عمل معين والحصول على أجر فى مقابل أدائه لهذا العمل. فهل يجوز حرمانه من أداء العمل المتعاقد عليه حتى لو حصل على الأجر؟.

إن العمل الإعلامى عمل يتميز عن غيره من الأعمال، بمعنى أن العائد الذى يحصل عليه الإنسان لا يتمثل فقط فى الأجر، ولكنه يحصل على عائد آخر ربما يكون أهم بالنسبة له من الأجر وهو الوصول بآرائه إلى الجماهير والقيام بوظيفة عامة.

ولهذا فإن تجميد الصحفى بمعنى منعه من ممارسة العمل الذي يتعاقد على أساسه هو عقوبة قاسية حتى لو حصل على الأجر، وهى عقوبة يتم توقيعها على الكثير من الصحفيين خاصة فى الدول التى تسيطر فيها السلطة على وسائل الإعلام، ويعامل فيها الصحفى كموظف وليس كصاحب رأى.

لذلك فإن هناك حاجة لتحقيق التضامن المهنى مع الصحفى الذى يتعرض للحرمان من الكتابة أو العمل، وأن تتضمن المواثيق الأخلاقية للتنظيمات المهنية العربية نصوصاً تكفل تحقيق هذا التضامن.

٢- حق الصحفى فى التعبير عن رأيه فى الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها.

هناك حاجة للانتقال بحقوق الصحفيين إلى مرحلة الحقوق الإيجابية بمعنى تمكين الصحفيين العاملين فى الصحيفة أو الوسيلة الاعلامية من التعبير عن آرائهم، ولا شك أن هناك الكثير من الصعوبات تحول دون كفالة هذا الحق من أهمها أن مساحة الصحف ووقت إرسال محطات الإذاعة والتليفزيون لا تكفى لضمان حق الصحفيين العاملين فيها للتعبير عن آرائهم.

ومع ذلك فإنه لابد من التأكيد على هذا الحق والبحث عن وسائل تكفل للصحفيين التعبير عن آرائهم، ذلك أنه يشكل ضرورة للمجتمع، وهو يساهم فى قيام وسائل الإعلام بوظيفتها فى الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، وإدارة المناقشة الحرة فى المجتمع.

ومن أهم هذه الوسائل أن تخصص الصحف صفحات لنشر آراء الصحفيين العاملين بها، ويعتبر ذلك التزاماً مهنياً وأخلاقياً.. وعدم احتكار أعضاء هيئات التحرير الذين يتولون مناصب قيادية فى الصحف لصفحات هذه الصحف.

٣- حق الصحفيين فى المشاركة فى صنع السياسة التحريرية للصحف والوسائل الإعلامية التى يعملون بها

يعتبر هذا الحق من أهم الحقوق التى تؤدى إلى تحقيق الديموقراطية الداخلية فى المؤسسات الصحفية، والأصل هو أن يكون الصحفيون الذين يعملون فى الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية مقتنعين بالسياسة التحريرية لهذه الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية لكى يستطيعوا تنفيذها.

ومن المؤكد أن الصحفيين لن يكونوا مقتنعين بهذه السياسة إذا لم يستطيعوا المشاركة فى صنعها، أو كان قد تم فرضها عليهم بواسطة طرف خارجى مثل السلطة أو مالك الصحيفة.

ولقد نص إعلان المبادئ الدولية للأخلاقيات المهنية فى مجال الصحافة الذى أصدرته المنظمات الدولية والإقليمية للصحفيين المهنيين عام ١٩٨٣ على أن الدور الاجتماعى للصحفى يتطلب من المهنة أن تحافظ على أعلى معايير النزاهة، والتى تشمل حق الصحفى فى المشاركة فى صنع القرار فى الوسيلة الإعلامية التى يعمل بها.

إن من حق الصحفى قبل أن يتعاقد مع الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية أن يتم إعلامه بسياستها التحريرية، وموقفها من أية قضايا يطلب الصحفى معرفتها، ويعنى إتمام التعاقد موافقة الصحفى الضمنية على هذه السياسة وهذه المواقف، لكنه من حقه أن يشارك فى مناقشة أية تغييرات تتعرض لها هذه السياسة، ومن

حقه الاعتراض على أى تغيير يطرأ على موقف الوسيلة الإعلامية من أية قضية ومن حقه الاعتراض أيضًا على أية تغييرات جوهرية تطرأ على السياسة التحريرية.

لكن هذا لا يعنى تجميد السياسة التحريرية، ولكنه يعنى أن يتم التغيير بناء على مناقشة عامة تشارك فيها الهيئة التحريرية للوسيلة الإعلامية وأن لا يتم إجبار أى صحفى على العمل فى ضوء سياسة تحريرية تتناقض مع قناعاته الفكرية، وفى حالة حدوث تغيير جوهرى فى سياسة تحرير الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية لا يرتضى الصحفى العمل فى ضوئه فإن من حقه أن يطبق شرط الضمير، ويستقيل بدون إنذار، ويحصل على المكافأة المقررة وهى شهر عن كل سنة خدمة.

٤- حق الصحفيين فى إصدار الصحف.

إن كل الحقوق السابقة قد تمت صياغتها فى ضوء تركيب النظم الإعلامية الموجودة فى الواقع المعاصر، والتى تتيح إمكانية وجود أشكال محدودة من الملكية وهى الملكية الرأسمالية أو ملكية السلطة.

وعندما تهمين الاحتكارات أو السلطات على وسائل الإعلام فإنه من المؤكد أن حقوق الصحفيين سوف تتعرض للتقييد، ويتم إجبار الصحفيين على العمل فى مناخ لا يتيح لهم إمكانيات الدفاع عن حقوقهم أو الدفاع عن حقوق الجماهير.

ولذلك فإنه لتحقيق حقوق الصحفيين، وتمكينهم من الوفاء بحقوق الجماهير والمجتمع فإنه لابد من العمل على تغيير المناخ وإقامة نظم إعلامية واتصالية جديدة.. ومن أهم الأسس التى يمكن أن تقوم عليها هذه النظم:

أ – إطلاق حق المواطنين فى إصدار الصحف، وإلغاء كل القيود القانونية والسلطوية على هذا الحق، حيث إن ذلك سيوفر الأساس لتطور صناعة الصحافة فى الوطن العربى، وتعددية الصحافة وتنوعها.

ب – تشجيع إنشاء شركات الصحفيين على غرار النموذج الفرنسى بحيث تمتلك شركة الصحفيين نسبة من أسهم الصحيفة تتيح لها تمثيل الصحفيين بشكل عادل فى مجالس إدارات الصحف، وتحقيق الديموقراطية الداخلية فى الصحف.

جـ – تشجيع إنشاء شركات الصحفيين لإنشاء صحف جديدة، وإلغاء كل النصوص القانونية التى تحول دون ذلك، ومن أهمها النصوص التى تحظر عضوية من يمتلكون صحفًا، أو يمتلكون أسهمًا فيها فى نقابة الصحفيين.

د – تشجيع إنشاء مشروعات تعاونية للطباعة والتوزيع بين شركات الصحافة الجديدة التى يقوم الصحفيون بإنشائها بهدف التقليل من تكاليف إصدار الصحف.

إن تعددية الصحافة وتنوعها يمكن أن تشكل ضمانًا مهمًا لحقوق الصحفيين وتزيد جرأة الصحفيين العرب وشجاعتهم، حيث يمكن أن تزيد فرص العمل، وفرص التعبير عن الرأى.

كما أن كفاح الصحفيين من أجل إطلاق حق إصدار الصحف والمساهمة فى إنشاء صحف جديدة تساهم فى تحقيق حق الجماهير فى المعرفة، وحق المجتمع فى المناقشة الحرة للقضايا المختلفة يمكن أن يربط كفاحهم من أجل ضمان حقوقهم وحمايتها بحقوق الجمهور وحقوق المجتمع، ويدخل فى إطار الأهداف الكبرى للأمة، ومن أهمها تحقيق القوة الإعلامية، وبناء صناعة عربية قوية للإعلام والاتصال، والتحرر من التبعية الإعلامية للغرب.

ثالثاً: حقوق الصحفيين المرتبطة بالديموقراطية الداخلية فى المؤسسات الإعلامية

إن تطوير مفهوم الديموقراطية الداخلية فى المؤسسات الإعلامية يمكن أن يشكل حلاً للكثير من المشكلات التى يعانى منها الصحفيون، كما أنه يشكل ضمانًا للكثير من حقوق الصحفيين.. يضاف إلى ذلك أنه يمكن أن يساهم فى زيادة قدرة الصحفيين على الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة ويرتبط بهذا المفهوم الحقوق التالية:

١ – حماية الصحفيين من التدخل الخارجى.

وهذا المبدأ يحتاج إلى الكفاح ذلك أنه من أهم ضمانات حرية الإعلام.

إن أشكال التدخل الخارجى فى مجال الإعلام والضغوط التى يتعرض لها

الصحفيون متعددة وكثيرة، وتأتي من جهات مختلفة مثل أجهزة الدولة وجماعات الضغط والمصالح الاقتصادية.

ويعتبر العنف الذى يمارس ضد الصحفيين من أكثر أشكال التدخلات خطورة، حيث تستخدم كل النظم العنف ضد الصحفيين بهدف منع وجهات نظر معينة من الوصول إلى الجماهير.

ولقد كان أقسى درجات العنف ذلك الذى استخدمته القوات الأمريكية ضد الصحفيين خلال عدوانها على العراق.

إن هذا يجعل العمل فى مجال الإعلام لا يتوفر فيه الأمان، كما أنه يؤثر على المضمون الذى يقدم إلى الجماهير، فبدون توفير حد أدنى من الأمان والاستقلال وعدم التدخل الخارجى فإنه لا يمكن ضمان حصول الجماهير على مضمون يشبع احتياجاتها الإعلامية.

لذلك فإنه لابد من تحقيق التضامن المهنى ضد كل أشكال التدخل الخارجى، وكل من يمارس هذا التدخل والمواثيق الأخلاقية للتنظيمات المهنية العربية لابد أن تشكل الأسس التى يقوم عليها هذا التضامن المهنى.

ومن أخطر أشكال التدخل ذلك الذى يمكن أن يؤثر على السياسات التحريرية للصحف ووسائل الإعلام، أو يؤثر على معالجتها للأحداث، وعلي نقلها للحقائق.

أما مصادر هذا التدخل فهى كثيرة.. وعلى سبيل المثال فقد حاولت السلطات الأمريكية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر التدخل لدى السلطات العربية لإجبار وسائل الإعلام العربية على منع ما تطلق عليه الولايات المتحدة خطاب الكراهية ضد أمريكا.

كما حاولت التدخل لمنع وسائل إعلامية عربية من نشر أو إذاعة أخبار أو صور أو معلومات معينة خلال العدوان على العراق.. مثل عدم إذاعة صور الأسرى الأمريكيين بالإضافة إلى محاولة إرهاب بعض وسائل الإعلام العربية مثل الجزيرة والعربية عن طريق اتهامها بنقل معلومات غير صحيحة، وتقييد حرية مراسليها في تغطية الأحداث ومنعهم من الوصول إلى أماكن الأحداث، واغتيال مراسليها مثل

طارق أيوب مراسل الجزيرة فى بغداد، أو نسف مكاتبها كما حدث لمكتب الجزيرة فى كابول.

أما بالنسبة للسلطات فإن تدخلها فى صنع السياسة التحريرية للصحف ووسائل الإعلام يشكل أخطر أشكال التدخل.. وقد أدي هذا التدخل إلى تناقص مصداقية وسائل الإعلام العربية، وزيادة الفجوة بين وسائل الإعلام العربية والجمهور.

هناك أيضاً مشكلة تدخل المعلنين فى منع مضمون معين من الوصول إلى الجماهير عن طريق إعطاء عقود إعلانية كبيرة لوسائل الإعلام فى مقابل عدم نشر أو إذاعة مواد يمكن أن يشكل نشرها ضرراً لها، أو بهدف نشر مضمون معين يساهم فى تشكيل الثقافة التى تستطيع أن تتوسع فى ظلها، وتزيد من أرباحها، أو بهدف التأثير على القرارات السياسية بهدف أن تأتى هذه القرارات محققة لمصالحها.

وقد أدت هذه الأنواع من التدخل إلى أن تصبح وسائل الإعلام أداة لدعم الواقع الراهن والدفاع عنه،و وبالتالي لم تصبح وسائل الإعلام أداة للتغيير، وأثر ذلك على صورة الصحفيين وعلى الدور الذى تقوم به الصحافة ووسائل الإعلام فى المجتمع، وأدى بالتالى إلى تزايد شكوك الجماهير فى الصحافة ووسائل الإعلام.

لذلك فإن مقاومة كل أشكال التدخل الخارجى هو مسئولية أخلاقية يجب أن يلتزم بها الصحفيون، وفى الوقت نفسه فإنه لابد من تشكيل التضامن المهنى لمقاومة كل أشكال التدخل الخارجى سواء من الحكومة أو الأحزاب السياسية أو المصالح التجارية، أو جماعات النفوذ أو ملاك الوسائل الإعلامية.

كما أن الصحفيين يجب أن يكونوا ملتزمين أخلاقياً بعدم الاستسلام لأى ضغط خارجى يهدف إلى منع نشر مادة صحفية، أو إجراء أية تغييرات فى هذه المادة لأغراض غير صحفية.

يضاف إلى ذلك أنه لابد من زيادة وعى الصحفيين بأن رفض الصحفى لأية ضغوط خارجية تهدف إلى التأثير على ما يكتبه أو منع نشره أو إذاعته هو حق للصحفى، وفى الوقت نفسه التزام على الصحفى.

٢- حماية الاستقلال التحريرى للصحف ووسائل الإعلام.

يعتبر هذا المفهوم من أهم أركان الديموقراطية الداخلية للمؤسسات الإعلامية، ويقوم هذا المفهوم على حق رؤساء التحرير فى السيادة على ما ينشر فى الصحف، وحماية رؤساء التحرير من أى ضغط من جانب الملاك.

وقد اتسعت المناقشة حول هذا الحق فى أوروبا نتيجة تعامل الملاك الجدد أمثال ميردوك وماكسويل مع رؤساء التحرير، وقد لجأ هؤلاء الملاك الجدد إلى تعيين رؤساء تحرير ضعفاء لا تؤهلهم قدراتهم المهنية للوصول إلى هذا المنصب، وهو الأسلوب نفسه الذى تستخدمه السلطات فى دول الجنوب.

إن رؤساء التحرير الضعفاء يطيعون أوامر السلطات والملاك، وينفذون أوامرهم، وهم يقومون بدور الرقباء وليس رؤساء التحرير.. كما أن السلطات والملاك يصنعون السياسات التحريرية للصحف بواسطتهم بالإضافة إلى أنهم لا يلتزمون بأخلاقيات الصحافة، ولا يهتمون بتطوير المضمون الذى يقدم إلى الجماهير.

لذلك فإن مفهوم الاستقلال التحريرى لابد أن يتسع ليشمل ما يلى:-

أ - حق الهيئات التحريرية للصحف فى اختيار رؤساء التحرير وفق مجموعة من الشروط والمعايير منها التعليم والخبرة والقدرة على تطوير الصحيفة والكفاءة المهنية، وأن لا يتم فرض رؤساء التحرير على الصحف.

ب - حق الهيئات التحريرية للصحف فى صنع السياسات التحريرية، وصنع القرارات المهمة التى تؤثر على مستقبل الصحيفة خاصة فيما يختص بتغيير الملكية وتغيير السياسات التحريرية، وتحديد مواقف الصحيفة من القضايا المهمة.

جـ - حق الهيئات التحريرية فى مناقشة القرارات التحريرية المهمة التى يتخذها رؤساء التحرير، وتعيين المناصب القيادية فى الهيئات التحريرية.

د - حق رؤساء التحرير فى اتخاذ القرارات التحريرية دون تدخل من إدارات الصحف أو ملاكها أو السلطات: فرئيس التحرير يتحمل المسئولية الكاملة عما ينشر فى الصحيفة وهو حر فى العمل بشكل مستقل، ولابد أن يحافظ على

استقلاله وأن يقاوم أية محاولة للتأثير على الشئون التحريرية، ولكنه يجب أن يعامل باعتباره رئيساً لهيئة تحرير الصحيفة، وأن قراراته لابد أن تتم مناقشتها فى اجتماعات هيئة التحرير.

إن حماية الصحفيين من تدخل السلطات والملاك والمعلنين لا يمكن أن تتحقق إلا بحماية الاستقلال التحريرى للصحف، وتحقيق الديموقراطية الداخلية فى الصحف، بحيث يتم صناعة السياسات التحريرية والقرارات التحريرية المهمة بواسطة هيئات تحرير الصحف التى لابد أن تحرص بدورها على استقلالها، وأن تقاوم أية محاولة للتأثير على الشئون التحريرية.

٣- حق الصحفى فى تطبيق شرط الضمير.

إن هذا الحق يجب توسيعه بحيث يشمل حماية الحقوق المادية والمعنوية للصحفى ولا يقتصر على حق الاستقالة بدون إنذار مع الحصول على التعويض فى حالة حدوث تغيير فى الملكية أو فى السياسة التحريرية للصحيفة، فالحق بهذا الشكل قاصر وضيق، ومن الصعب تطبيقه فى ظل احتكار السوق، وحظر إصدار الصحف.

ولذلك فإن هذا الحق لابد أن يتسع ليشمل ما يلى:-

أ - حظر نقل الصحفى إلى عمل غير صحفى سواء داخل المؤسسة الصحفية أو خارجها، وحمايته ضد أية ضغوط يمكن أن تجبره على قبول هذا النقل.

ب - حظر نقل الصحفى من المؤسسة التى يعمل بها إلى مؤسسة أخرى إلا بموافقته.

جـ- حظر نقل الصحفى إلى صحيفة أخرى تصدرها المؤسسة نفسها أو المالك نفسه إلا بموافقته.

د - حظر نقل الصحفى من قسم تحريرى إلى آخر داخل الصحيفة إلا بموافقته.

هـ- حماية حق الصحفى فى الترقى فى المناصب التحريرية، وحمايته ضد أية ضغوط تؤدى إلى تنازله عن حقه فى الترقية، أو قبوله بالأمر الواقع.

و – عدم فرض أى عمل على الصحفى يأباه ضميره، وحماية حق الصحفى فى رفض أية تعليمات تصدر له من القيادات الإدارية أو التحريرية أو الملاك، ويرى أنها تتعارض مع ضميره، وتلتزم التنظيمات المهنية بالتضامن مع أى صحفى يمتنع عن تنفيذ التعليمات الصادرة له من الإدارات والملاك ورؤساء التحرير إذا كانت تتعارض مع ضميره، أو تفرض عليه أن يقوم بتشكيل المضمون بما يتعارض مع الحقيقة.

ويلتزم الصحفى بأن يقبل فقط التكليفات التى تتفق مع كرامته المهنية، وأن لا يقبل أية تكليفات تصدر إليه إلا من هيئة التحرير.

ز – عدم منع الصحفى من نشر آرائه منعًا متتابعًا ومستمراً وتلتزم التنظيمات المهنية بالتضامن مع أى صحفى يتم تجميده، أو منعه من نشر آرائه.. ولكن يجوز لرئيس التحرير أن يتخذ قراراً برفض نشر مادة معينة يقدمها الصحفى يمكن أن تعرض الصحيفة للمسئولية، ثم يقوم بعرض القرار على هيئة التحرير، ويعتبر رأى هيئة التحرير ملزماً للصحفى ولرئيس التحرير.

ج – توفير الظروف التي تكفل للصحفى حياة كريمة: وتلتزم التنظيمات المهنية بالكفاح من أجل تحقيق هذا الهدف عن طريق التفاوض للتوصل إلى عقود عمل جماعية تضمن حقوق الصحفيين، ومن أهمها ضمان حصول الصحفى على أجر عادل يتناسب مع ما يقوم به من جهد،وما يتحمله من مسئولية.

ط – يتم إعلام الصحفى قبل أن يتعاقد مع المؤسسة بالسياسة التحريرية التى يعمل فى إطارها، ويعتبر أى تغيير جوهرى فى السياسة التحريرية يشكل انتهاكاً للعقد المبرم بين الصحفى والمؤسسة الإعلامية إذا كان هذا التغيير غير مقبول بالنسبة له.

رابعًا: حقوق الصحفيين المرتبطة بالعلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة.

إن ضمان حقوق الصحفيين وحمايتها يحتاج إلى التوصل إلى علاقة متوازنة بين وسائل الإعلام والسلطة، ذلك أن السلطات فى الكثير من الأحيان تعتدى على حقوق الصحفيين وتقيد حريتهم فى العمل وفى الحصول على المعلومات.

لذلك فإن السلطات العربية يجب أن تدرك أن هذه الممارسات قد أدت إلى الضعف الإعلامى الذى تعيشه الأمة، وأدت إلى ضعف صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى.

وفى الوقت نفسه فإن التنظيمات المهنية العربية لم تستطع حتى ا لآن أن تشكل كفاح الصحفيين لتحقيق حرية الإعلام، وضمان التوصل إلى تلك العلاقة المتوازنة بين الصحفيين والسلطة.

لذلك فإنه لابد من تحقيق التضامن المهنى لحماية الحقوق التالية:-

١- حماية الصحفيين ضد أجهزة الدولة: إن تدخل أجهزة الدولة فى شئون الصحافة، وممارسة الضغوط على الصحفيين لتشكيل المضمون الذى تقدمه وسائل الإعلام إلى الجمهور يتخذ أشكالاً متعددة ويستند إلى مبررات مختلفة، ولذلك فإن هناك حاجة لتشكيل التضامن المهنى للصحفيين ضد تدخل أجهزة الدولة وضغوطها.

٢- عدم المساس بأمن الصحفيين أو تهديدهم: ولقد تضمن ميثاق الشرف الصحفى الذى أصدره المجلس الأعلى للصحافة فى مصر عام ١٩٩٨، بناء على مشروع قدمته نقابة الصحفيين المصريين هذا المبدأ.. كما تضمن هذا الميثاق عدداً من النصوص المهمة التى تشكل تطوراً إيجابيًا فى مجال حماية حقوق الصحفيين، حيث نص هذا الميثاق على أن يتمسك الصحفى بما يلى من حقوق باعتبارها التزامات واجبة الاحترام من الأطراف الأخرى تجاهه:

أ – لا يجوز أن يكون الرأى الذى يصدر عن الصحفى أو المعلومات الصحيحة التى ينشرها سببًا للمساس بأمنه.

ب – لا يجوز تهديد الصحفى أو ابتزازه بأى طريقة فى سبيل نشر ما يتعارض مع ضميره المهنى أو تحقيق مآرب خاصة بأى جهة أو لأى شخص.

ج – عدم التسامح فى جريمة إهانة الصحفى أو الاعتداء عليه بسبب عمله، باعتبارها عدوانًا على حرية الصحافة وحق المواطنين فى المعرفة.

د – ضمان أمن الصحفى وتوفير الحماية اللازمة له أثناء قيامه بعمله فى مواقع الأحداث، ومناطق الكوارث والحروب.

وتعتبر هذه النصوص التى تضمنها الميثاق المصرى تطوراً مهمًا، ومع ذلك فإنه بعد صدور هذا الميثاق كان هناك الكثير من حالات الاضطهاد التى تعرض لها صحفيون مصريون دون أن يكون هناك تضامن مهنى حقيقى معهم، وهو ما يشير إلى أن النصوص وحدها لا تكفى، ولكن النصوص لابد أن تكون صياغة لتطور الفكر الأخلاقى، وتعبيراً عن إجماع مهنى وعن استعداد للكفاح لحماية حقوق الصحفيين والتى هى بدورها أداة لضمان حق المواطنين فى المعرفة.

٣- حظر الحبس الاحتياطي للصحفيين: إن الحبس الاحتياطى هو إجراء يتم قبل صدور حكم نهائى فى الجريمة وأثناء مرحلة التحقيق لمنع المتهم من الهروب أو طمس معالم الجريمة، وهو إجراء لا يتفق مع جرائم النشر ويتم بهدف معاقبة الصحفيين أو الضغط عليهم أو إجبارهم على القيام بعمل معين مثل عدم نشر معلومات يمكن أن تسيئ إلى السلطة. ولذلك فإن الحبس الاحتياطى لا يتفق مع طبيعة مهنة الصحافة والإعلام، ويشكل انتهاكًا لكرامة الصحفيين ويجب حظره تمامًا فى قضايا الرأى والنشر والقضايا السياسية.

٤ – ضمان محاكمة عادلة للصحفيين فى قضايا النشر: إنه لابد من الاعتراف بأن جرائم النشر هى نتيجة متوقعة لقيام الصحفيين بالبحث عن الحقائق بهدف الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، لكن ذلك لا يعنى إعفاء الصحفيين من المسئولية المترتبة على القيام بوظيفتهم، ولكن لابد من الاعتراف بأهمية هذه المهنة للمجتمع، ولذلك فإنه لابد من إلغاء الكثير من النصوص القانونية التى تتضمن عقوبات قاسية على جرائم النشر مثل السجن واستبدال هذه العقوبات بالتعويضات والغرامات، وفي الوقت نفسه عدم تنفيذ العقوبة على الصحفى إلا بعد صدور الحكم النهائى من محكمة النقض.

٥- عدم إجبار الصحفيين على إفشاء مصادر معلوماتهم.

إن الصحفى ملتزم أخلاقيًا ومهنيًا بعدم الكشف عن مصادر معلوماته.. وهذا

التقليد المهنى يشكل ضرورة لعمل الصحفيين فى البحث عن المعلومات، خاصة وأن هناك الكثير من النصوص التى تعاقب الموظفين على الكشف عن المعلومات التى حصلوا عليها بحكم وظائفهم للصحفيين.. ولذلك فإن هذا التقليد المهنى يشكل أداة مهمة لتيسير حصول الصحفيين على المعلومات، ولذلك فإن هذا التقليد المهنى يشكل أداة مهمة لتيسير حصول الصحفيين على المعلومات، ولذلك فإنه لابد من تشكيل التضامن المهنى لحماية حق الصحفيين فى الاحتفاظ بأسرار مصادرهم وعدم الكشف عنها، وعدم استدعائهم للشهادة إلا فى حالة الضرورة، مع الاحتفاظ بحقهم فى عدم الإجابة على أى سؤال توجهه سلطات التحقيق، أو توجهه المحكمة إذا كان يمكن أن يشير إلى شخصية مصدر المعلومات. كما أنه لابد أن تكافح التنظيمات المهنية لحظر أية محاولة لإجبار الصحفيين على الكشف عن مصادر معلوماتهم، ويرتبط بذلك أيضًا حظر قيام أجهزة الأمن بتفتيش حقائب الصحفيين أو أوراقهم أو ملفاتهم الخاصة.

خامسًا: حق الصحفيين فى التنظيم المهنى.

إن التنظيمات المهنية هى التى تتولى تنظيم كفاح الصحفيين لحماية حقوقهم، ولحماية حق المواطنين فى الإعلام والمعرفة.. ولذلك فإنه لابد من حماية حق الصحفيين فى إنشاء التنظيمات المهنية.. والأصل فى إنشاء التنظيم المهنى (اتحاد – نقابة – رابطة) أن ينشأ التنظيم بإرادة الصحفيين الذين يقومون بإنشائه دون الحاجة إلى قانون ينشأ بمقتضاه هذا التنظيم.. وعلى ذلك فإنه من الضرورى إلغاء القوانين المنظمة للتنظيمات المهنية، وترك الحرية لأعضاء التنظيم لتشكيل لائحته وميثاقه وأسلوب عمله. يضاف إلى ذلك أنه لابد من إلغاء الكثير من القيود على حق الصحفيين فى الانضمام إلى التنظيمات المهنية.. وأن تقتصر شروط الانضمام على التعليم والتدريب فقط.

كما أن التنظيمات المهنية لابد أن توسع مجال عملها لتنظم كفاح الصحفيين لتطوير صناعة الإعلام والصحافة فى الوطن العربى، وتعمل علي تطوير أخلاقيات الإعلام وتدريب الصحفيين على الالتزام بهذه الأخلاقيات،وإصدار المواثيق

الأخلاقية التى تشكل عقداً بين الصحفيين من ناحية والمجتمع والمواطنين من ناحية أخرى، وتحمى كرامة المهنة ونزاهة الصحفيين.

سادساً: حق الصحفيين فى التعليم والتدريب.

مع تطور صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى فإنه لابد من تأهيل الكوادر الإعلامية الوطنية القادرة على صناعة المضمون، وتغطية الأحداث، ومناقشة قضايا المجتمع.

إنه يجب الاعتراف بأن إحدى أهم مشكلات الصحافة فى الوطن العربى أن هناك الكثير ممن يعملون بها لا يعرفون أهمية الوظيفة التى يقومون بها، ولم يتم تأهيلهم لممارسة هذا العمل، ونتيجة لضعف قدراتهم الصحفية فإنهم يعتمدون على أساليب النفاق والفهلوة للاستمرار فى العمل الصحفى، وللحصول على المناصب فى الصحف ووسائل الإعلام، ولقد كان هؤلاء سبباً رئيسياً فى ضعف صناعة الصحافة والإعلام فى الوطن العربى.

إن من حق الجماهير العربية أن تكون لها صناعتها الإعلامية والاتصالية التى تستطيع أن تحصل من خلالها على المعرفة، ولذلك فإن من حقها أن يتم تأهيل الصحفيين الذين يقومون بتشكيل المضمون الذى يقدم لها.. ولذلك فإنه لابد من التفكير فى تطوير أساليب تعليم الصحفيين وتدريبهم فى الجامعات بالإضافة إلى إنشاء معاهد لتدريب الصحفيين.

يضاف إلى ذلك أن الصحفيين العرب لابد أن يبذلوا جهداً لتعليم أنفسهم، وزيادة قدراتهم عن طريق التعليم المستمر والتعليم الذاتى والتعليم الإبداعى.

الخاتمـــة

إن حرية الإعلام هى أهم شروط تطور صناعة الإعلام والاتصال، وبدون هذه الحرية لا يمكن أن تنمو هذه الصناعة، ولا يمكن أن تقوم بوظيفتها الرئيسية وهى الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة.

لذلك فإن الأمة العربية لابد أن تكافح خلال العقد القادم لتحقيق حرية الإعلام حتى تتمكن من تطوير صناعتها الإعلامية والاتصالية، والتى تعتبر من أهم مصادر القوة خلال القرن الحادى والعشرين.

ولا شك أن حرية الإعلاميين وضمان حقوقهم، وحماية هذه الحقوق تشكل أساسًا مهمًا لحرية الإعلام.

يضاف إلى ذلك أن تطوير صناعة الإعلام والاتصال في الوطن العربى يحتاج إلى تحرير هذه الصناعة من التبعية للسلطة، والتبعية للنظام الإعلامى الدولى.

لذلك فإنه لابد من تطوير نظريات عربية تقوم على أساسها الصناعات العربية الإعلامية والاتصالية، وهى نظريات لابد أن تعالج المشاكل التى أدت إلى ضعف صناعة الإعلام والاتصال فى الوطن العربى وتهيئ المناخ العام لتطورهذه الصناعة.

وانطلاقًا من هذه الرؤية كانت محاولة وضع الأسس التى يمكن أن تشكل نظرية عربية لحقوق الصحفيين تقوم على الربط بين حقوق الصحفيين ومسئوليتهم الأخلاقية، ووظائفهم ودورهم فى المجتمع.

إن هذه النظرية أيضًا يمكن أن تشكل أساسًا لنظرية عربية لحرية الإعلام.. وربما تكون هذه النظرية هى التى يمكن أن تشكل مناخًا جديداً تنمو فيه الصناعة العربية للإعلام والاتصال، وتتحرر فى ظله من التبعية للسلطة والتبعية للنظام الإعلامى الدولى.

خاتمة الكتاب

التلخيص عملية شاقة ومهمة عسيرة خاصة عندما يعالجها المؤلف بنفسه.. لكنها مع ذلك تظل واجبًا صعبًا على المؤلف أن يؤديه لقارئه بعد رحلة البحث الطويلة.. قد تكون تلك الكلمات القليلة هى آخر ما يسكن عقل القارىء.. ومن المؤكد أن كل مؤلف يود لو يسكن عقل قارئه من كتابه أفضل ما كتب، وأهم ما توصل إليه، وهو ما يزيد المشكلة تعقيداً، فلو أنك سألت مؤلفًا ما أهم ما كتبت؟!! لأستعرض لك الكتاب كله بكل كلماته وحروفه دون أن يدع حرفًا خاصة إذا كان هذا المؤلف من الأكاديميين الذين ينظرون إلى العلم على أنه الطريق الوحيد لتغيير الواقع، ولصنع مستقبل أفضل.. لذلك فضلت أن أقدم خلاصة وليس تلخيصاً.. خلاصة دراسة الواقع.. وخلاصة تصور المستقبل.

إن أهم ما تكشف عنه فصول هذا الكتاب أن التصورات النظرية لحقوق الصحفيين مازالت محدودة.. ولم تستطيع أن ترتاد آفاقًا جديدة لحماية هذه الحقوق.. والمشكلة الأساسية هى أن معظم هذه التصورات النظرية مازالت أسيرة لفكر القرن التاسع عشر الليبرالى بالرغم من أن العالم يقف على أبواب القرن الحادى والعشرين بكل ما يحمله هذا القرن من احتمالات ومخاطر ووعود وإمكانيات أهمها ثورة المعلومات.

وأستطيع أن أقول أن البنى النظرية لعلم الإعلام بشكل عام قد أصبحت عاجزة عن مسايرة التطورات الحديثة فى صناعة الإعلام.. وأن الصناعة كانت أسرع فى التطور من خيال العلماء وتصوراتهم وقدراتهم على الرصد والتفسير وصياغة القواعد النظرية.. والمشكلة فى ذلك أن مارد صناعة الإعلام قد انطلق بدون أساس نظرى، بدون هدف ورؤية، وبدون قلب وضمير، وأصبح من يملك هذه الصناعة يحكم ويتحكم ويسيطر ويهيمن.

مع ذلك فإن هذه الرؤية قد تحمل لنا أملاً جديداً هو أن علماء الإعلام فى الغرب

قد أدوا دورهم فى فترة تاريخية معينة قد تكون طويلة بمقاييس الزمن، ولكن ليس بالمقاييس الحضارية. لقد صاغوا نظريات وقواعد وقوانين، ورصدوا الواقع ووصفوه وفسروه انطلاقًا من الفلسفة الغربية التى تحكم مجتمعاتهم، وأصبحت تتحكم فى العالم بشكل كبير. لكن نظرياتهم. قد أصبحت اليوم عاجزة عن قيادة صناعة الإعلام، وتوفير الأسس الإنسانية والحضارية لها. ومن ثم فإن الراية النظرية تحتاج إلى من يحملها، وهى ملقاة الآن فى الميدان تحتاج إلى عقل جديد، وخيال جديد، تحتاج إلى فرسان يقومون بصياغة نظريات جديدة للإعلام فى القرن القادم..

ومن الطبيعى أن أتطلع إلى عالمنا العربى بأمل قد يتوهج حينًا ويخبو أحيانا.. فهذا العالم كان الضحية الأساسية لصناعة الإعلام فى العصر الحديث، وهو صاحب مصلحة مشروعة فى إعادة صياغة صناعة الإعلام على أسس إنسانية وعادلة، وأكثر قدرة على إشباع احتياجات الجماهير للمعرفة.

وصناعة الإعلام فى العالم العربى مازالت فقيرة وعاجزة وتابعة ومأزومة، وحاجته تتزايد يومًا بعد يوم إلى تنمية هذه الصناعة وتطويرها.. بل لا أبالغ إذا قلت إن بناء صناعة عربية قوية للإعلام والمعلومات عملية دفاع شرعى عن الذات.. ودفاع عن حق الأمة فى الحياة.

ولكن بناء هذه الصناعة الجديدة يحتاج إلى نظرية جديدة مستقلة متحررة من أفكار القرن التاسع عشر، ومتحررة أيضًا من قيود الواقع.. هذه النظرية الجديدة قد تشكل أملاً جديداً للشعوب المقهورة فى العالم كله.. ومن ثم فإن علماء الإعلام العرب قد يكونون الآن على أبواب لحظة تاريخية لصياغة هذه النظرية.. وبذلك فإنهم يقدمون إسهامًا حضاريًا إنسانيًا.

من المؤكد أن المهمة صعبة.. لكنها بالقطع ليست مستحيلة، وإن كانت تحتاج إلى عدد من الشروط الموضوعية من أهمها رفض التبعية بكل أشكالها المنهجية والعلمية والثقافية، وامتلاك الجرأة والخيال، وتنمية القدرات البحثية.

أما الجانب الثانى لما يحمله القرن القادم من إمكانيات وآمال فهو أننا سندرك

ربما أسرع مما نتوقع أن الكثير من القيود التي فرضتها السلطات فى العالم العربى على الإعلام بشكل خاص، وعلى الصحافة والصحفيين، قد شلت قدراتنا على تنمية وتطوير صناعة الإعلام العربية دون أن يكون لها مبرر، وأن هذه القيود قد أصبحت تكبل قدرات الأمة على النهوض، وأن البداية الصحيحة هى إلغاء كل هذه القيود، ولا يتم فرض أى قيد إلا إذا كان تعبيراً عن حاجة مجتمعية حقيقية، وأن تقدر هذه الحاجة بقدرها، بحيث تختفى تلك الرغبة السلطوية فى التقييد.

ومن أهم هذه القيود التى يجب أن تختفى من حياتنا تلك القيود المفروضة على حرية إصدار الصحف، والقيود المفروضة على حرية الرأى.

والصحفيون صناع المضمون لابد من أن نفكر ليس فقط فى إلغاء تلك القيود التى تكبلهم.. ولكن فى حماية حقوقهم ومن أهمها.

١- حماية حقهم في إصدار الصحف، وتشجيعهم على إنشاء شركات للصحفيين تمتلك نسبة من أسهم الصحف بما يكفل لهم القدرة على المشاركة الفعالة فى صناعة السياسة التحريرية للصحف، وتحقيق الديموقراطية الداخلية فى إدارتها.

٢- حماية حقهم فى الحصول علي المعلومات، وتغطية الأحداث، وحضور المؤتمرات والاجتماعات العامة والاطلاع على الوثائق الحكومية، ويستثنى من ذلك المعلومات ذات الصلة المباشرة بالشئون العسكرية، والتى يمكن أن يشكل نشرها ميزة لعدو قائم أو محتمل.

٣ - حماية حقهم فى الاحتفاظ بأسرار مصادرهم، وعدم إجبارهم على الكشف عن أية معلومات تتعلق بأسرار المهنة.

٤ - حماية حقهم فى تطبيق شرط الضمير، واحترام حقهم فى العمل طبقًا لضميرهم.

٥ – حماية حقهم فى التنظيم المهني، وحرية التنظيمات المهنية، وحرية الصحفى فى الانضمام إليها.

٦ – حماية حقهم فى التعليم والتدريب، بشكل يؤدى إلى تشكيل ثقافتهم، وتنمية قدراتهم المهنية.

إن كفالة هذه الحقوق وحمايتها يمكن أن تشكل بداية لنهضة الصحافة العربية وتطورها، والصحافة بدورها تشكل ركيزة أساسية لصناعة الإعلام والمعلومات فى الوطن العربى.

ويظل هناك جانب مهم وضرورى هو أخلاقيات الصحافة، وهو ما سنتناوله في الكتاب القادم إن شاء الله.

مصادر الكتاب ومراجعه

أولاً: مصادر ومراجع باللغة العربية.

أ- الوثائق.

١- جمهورية مصر العربية، دستور عام ١٩٧١ وتعديلاته.

٢- جمهورية مصر العربية، قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين.

٣- جمهورية مصر العربية، قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها ١٣ يناير ١٩٧٥.

٤- جمهورية مصر العربية، قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها.

٥- جمهورية مصر العربية، القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة.

٦- القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة.

٧- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون المطبوعات والنشر، رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣.

٨- الجمهورية الجزائرية، القانون رقم ٩٠ - ٧. الصادر فى ٣ أبريل ١٩٩٠ المتعلق بالإعلام.

٩- البحرين، مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩.

١٠- الجمهورية العربية السورية، مرسوم تشريعى رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٨.

١١- المملكة العربية السعودية، نظام المطابع والمطبوعات، قرار رقم ٦٥ بتاريخ ١٤٠٢/٣/٢٣هـ.

١٢- الإمارات العربية المتحدة، قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن المطابع والمطبوعات.

١٣– الجمهورية العراقية، قانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨.

١٤– المغرب، ظهير شريف رقم ٣٧٨/٥٨/١ فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ بشأن قانون الصحافة فى المغرب.

١٥– الجمهورية اليمنية، قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن الصحافة والمطبوعات.

١٦– جامعة الدول العربية، ميثاق الشرف الإعلامى العربى، ٢٤/٩/١٩٧٨.

ب – رسائل ماجستير ودكتوراة:

١– حسين عبد الله قايد: حرية الصحافة: دراسة مقارنة فى القانونين المصرى والفرنسى، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الحقوق، ١٩٩٤).

٢– حماد إبراهيم حامد، الصحافة والسلطة السياسية فى الوطن العربى، رسالة دكتوراة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٣).

٣– محمد باهى محمد أبو يونس، التقييد القانونى لحرية الصحافة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، (جامعة الاسكندرية: كلية الحقوق، ١٩٩٤).

٤– محمد حسام الدين، المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٣).

جـ– كتب عربية:

١– جابر جاد نصار، حرية الصحافة: دراسة مقارنة فى ظل القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤).

٢– جمال الدين العطيفى، حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٤).

٣– خليل صابات (إشراف)، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى، مجلد الإعلام (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥).

٤– راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام فى الوطن العربى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، د. ت).

٥- سامى عزيز، الصحافة مسئولية وسلطة، (القاهرة: دار التعاون: د. ت).

٦- سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة فى النظم الرأسمالية، (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٩٥).

٧- سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٨٥، دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٩٥).

٨- صليب بطرس، إدارة الصحف، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤).

٩- كامل زهيرى، الصحافة بين المنح والمنع، (القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٨٠).

١٠- موسى صبرى، السادات الحقيقة والاسطورة، (القاهرة: المكتب المصري الحديث ١٩٨٥).

د- كتب مترجمة.

١- البيربير، الصحافة، ترجمة فاطمة عبد الله محمود، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧).

٢- تشومسكى نوم، المعرفة اللغوية، ترجمة محمد فتيح، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣).

٣- سموللا رودنى، حرية التعبير فى مجتمع مفتوح، ترجمة كمال عبد الرءوف، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٥).

٤- اليونسكو، أصوات متعددة وعالم واحد (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١).

ثانيًا: مصادر ومراجع باللغة الإنجليزية

أ - وثائق:

- The Article 19 (The International centre against censorship), Freedom of expression, (Britain, The Batt Press, 1993).

- The departmental committee on section 2 of the official secrets act 1911, the final report, U. K, cmnd 5a04, 1972.

- The press council, The press and the people, 1982, 1983, 1987, 1989.

- The Royal commission on the press 1974 - 1977, U. K, cmnd 6810.

ب- دراسات منشورة فى مجلات أو مقدمة إلى مؤتمرات وندوات علمية :

1- Chimes. L, National security and the first amendment, colombia Journal of law and social problems, 1985, Vol 19 Pt 3.

2- Chomsky. N, The Media and the war, AEJMC Conference, Boston, August 8, 1991.

3- Damon. L. J, Freedom of information versus national sovereignty, Fordham international law journal, wint 1987, Vol 10, pt 4.

4- Dizier. B, Reporters, use of confidential sources, Newspaper research Journal, summ 1985, vol 6, pt 4.

5- Engher. B, J, The press and the invasion of Grxenada, temple law quarterly, wint 1985, vol 58, pt 4.

6- Hale. D. F, Unnamed news sources, Newspaper research Journal, wint 1983, vol 5, pt 2.

7- Laitila Tüna, the Journalistic codes of ethics in Europe, A report for the WAPC conference in Helsinki, June 1995 .

8- Picard. R. C, Patterns of state intervention in western press economics, Journalism Quarterly, Spring, 1985.

9- Shiller. H, Whose new international economic and informational order, communication, 1980, vol 5.

10- Wilson. R.S, The new world information and communication order and international law review, Boston college internatioanl and comparative law review, wint 1986, vol 9, pt I.

جـ- كتب :

1- Allaun. F, Spreading the news: A guide for media reform, (Nottingham: spokesmam, 1988).

2- Bainbridge. C, (ed), One hundred years of Journalism, (London: The Mcmillan Press limited, 1983).

3- Beloff. N. Freedom under foot, (London: temple smith, 1978).

4- Brkinshaw. P, Freedom of information, (London: Weildenfeld, 1988).

5- Chomsky. N, Necessary illusions: Thought control in democratic societies, (Boston: South and Press, 1989).

6- Curran. J (ed), The British Press: Amanifesta (London: tEh macmillan Press, 1978).

7- Curran. Jand Seaton J, power without responsibility, (London: Methuen, 1985).

8- Curran J (et. al), Bending reality: The state of the media, (London: pluto press limited, 1986).

9- Gustafson. K. E and Hadenius. S, Swedish Press Policy, (sweden: The Swedish institute, 1990).

10- Hollingsworth, M, the Press and the political dissent, (London: Pluto press, 1986).

11- Hulton. O, Mass media and state support in sweden (Sweden: the swedish institnte, 1990).

12- Itule. B. D and Anderson. D. A, News writing and ruporting for today's media, N.Y, MCG naw Hill, 1994).

13- Jones. J. C. Mass media Codes of ethics, UNESCO, 1980.

14- Kass. S, The rise and ball of the political press in Britain, two Volumes, (London: Hamish Hamilton, 1984).

15- Lichtenberg. J (ed), Democracy and mass media, (New York : Combridge university Press, 1990).

16- Mawlana. H, (et. al), Triumph of the image, (U.S.A : 1995).

17- Members of Glasgaw university media group, Really had news, (London: Readers and writers Co, 1982).

18- Middleton R.K. and Chamaberlin, the law of public communication, N. Y: Longman, 1988).

19- Negrine. R, Politics and mass media in Britain, (London: Routledge, 1989).

20 Robertson, People against the Press (London: Quartet Books, 1983).

د. سليمان صالح

– أستاذ الصحافة والاعلام الدولى بكلية الإعلام – جامعة القاهرة.

– حصل على بكالوريوس الإعلام من كلية الإعلام – جامعة القاهرة عام ١٩٨١، وكان الأول على دفعته.

– عين معيداً بكلية الإعلام عام ١٩٨١.

– حصل على درجة ماجستير الإعلام عام ١٩٨٥ بتقدير ممتاز.

– عين مدرساً مساعداً بكلية الإعلام جامعة القاهرة عام ١٩٨٥.

– حصل على بعثة للدراسة بجامعة ليستر بالمملكة المتحدة لمدة عامين فى إطار إعداده لدرجة الدكتوراة.

– حصل على درجة الدكتوراة فى الإعلام من كلية الإعلام – جامعة القاهرة عام ١٩٩٢، وعين مدرساً بكلية الإعلام.

– كتب الكثير من المقالات والدراسات فى الصحف العربية، وشارك فى الكثير من المؤتمرات العلمية.

– له عدة مؤلفات منها:

- الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن.
- الانتفاضة الفلسطينية ثورة الذات الحضارية.
- أزمة حرية الصحافة فى النظم الرأسمالية.
- أزمة حرية الصحافة فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٨٥.
- مقدمة فى علم الصحافة.
- صناعة الأخبار فى العالم المعاصر.

- أخلاقيات الإعلام.
- مستقبل الصحافة فى ضوء ثورة الاتصال.
- الأعلام الدولى.
- انتفاضة الأقصى: نموذج حضارى إسلامى للمقاومة.
- حقوق الصحفيين فى الوطن العربى.